

إخراس الصحافة

توثيق انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الطواقم الصحفية
ووسائل الإعلام العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة



2020



PCHR
المركز الفلسطيني
لحقوق الإنسان

المحتويات

مقدمة

الحماية القانونية للصحفيين في القانون الدولي الإنساني:

انتهاكات قوات الاحتلال بحق الصحفيين والعاملين بوكالات الأنباء المحلية والدولية

أولاً: جرائم انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية

ثانياً: الاعتداء على الصحفيين بالضرب وغيره من وسائل العنف، و/أو الإهانة
والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية

ثالثاً: اعتقال واحتجاز الصحفيين

رابعاً: القيود على حرية الحركة والتنقل

١. منع الصحفيين من دخول مناطق معينة وتغطية أحداث

٢. منع الصحفيين من السفر خارج الأرض الفلسطينية المحتلة

خامساً: مصادمة وتحطيم وإغلاق مؤسسات إعلامية

سادساً: قصف وتدمير مقرات إعلامية

سابعاً: منع طباعة صحف في الأراضي المحتلة

جرائم بلا عقاب

الخلاصة والتوصيات:

مقدمة

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكاتها المنهجية ضد الطواقم الصحفية ووسائل الإعلام الوطنية والعالمية العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة، التي تقوم بتغطية الأحداث والانتهاكات الاسرائيلية. وعلى الرغم من الحماية التي يتمتع بها الصحفيون والعاملون في وكالات الأنباء^١، بصفتهم مدنيين، وفقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، إلا أن تلك القوات لا تزال تصعد من انتهاكاتها الجسيمة بحقهم، بما في ذلك تهديد السلامة الشخصية لهم ولعدياتهم، من خلال استهدافهم بالرصاص الحي والمطاطي، والاعتداءات الجسدية المباشرة بالضرب والاهانة، ومنعهم من التنقل، وقصف مقراتهم الصحفية، وغيرها من انتهاكات أخرى، ضمن حملة منظمة لعزل الأرض الفلسطينية المحتلة عن باقي أرجاء العالم، وللتغطية على ما تقترفه من جرائم بحق المدنيين، وتقديم رواية مغايرة لما يجري على الأرض من وقائع.

يتناول هذا التقرير وهو الثاني والعشرون في سلسلة تقارير «إخراس الصحافة»، إعتداءات قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على الطواقم الصحفية ووسائل الإعلام العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة، ويغطي الفترة الممتدة من ١ مايو ٢٠١٩ حتى ٣٠ أبريل ٢٠٢٠. ويتضمن توثيقاً مفصلاً لما تمكن طاقم المركز الفلسطيني لحقوق الانسان من الوصول إليه من معلومات وبيانات ذات صلة. وتكشف هذه المعلومات حقائق عن تلك الاعتداءات، وهي مبنية على إفادات ضحايا وشهود عيان وتحقيقات ميدانية.

١ . ستختصر عبارة (الصحفيون والعاملون في وكالات الأنباء المحلية والعالمية) في التقرير لاحقاً بعبارة (الصحفيون) تجنباً للتكرار لتشمل (المراسلون الصحفيون، المصورون الصحفيون، والعاملون في المكاتب الصحفية.)

ووثق المركز ما مجمله (٩٨) انتهاكاً، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، شملت: جرائم انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية؛ الاعتداء على الصحفيين بالضرب وغيره من وسائل العنف، و/أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية؛ اعتقال واحتجاز الصحفيين؛ القيود على حرية الحركة والتنقل، بما فيها منع الصحفيين من دخول مناطق معينة وتغطية أحداث، ومنع الصحفيين من السفر خارج الأرض الفلسطينية المحتلة؛ مدهمة وتحطيم وإغلاق مؤسسات إعلامية؛ قصف وتدمير مقرات إعلامية؛ ومنع طباعة صحف في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويشير المركز، بهذا الصدد، إلى وجود انتهاكات مركبة يصعب فصلها أو إحصاؤها بشكل دقيق، حيث قد يحتوي الحدث على أكثر من انتهاك، كاحتجاز طاقم صحفي مكون من أكثر من صحفي، والاعتداء عليهم بالضرب أو تهديدهم بالاعتقال، ومنعهم من تغطية حدث معين، أو دخول منطقة بعينها لممارسة أعمالهم بشكل اعتيادي.

واستمر خلال الفترة التي يغطيها التقرير، على نحو خاص، استهداف قوات الاحتلال الإسرائيلي للصحفيين الذين يغطون أحداث مسيرات العودة الكبرى وكسر الحصار التي تنظم أسبوعياً على طول الحدود الشرقية والشمالية، واستمرت على هذه الوتيرة من تاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٨. ولم يسلم الصحفيون من استهداف قوات الاحتلال منذ اليوم الأول لبدء تلك المسيرات السلمية، على الرغم من وجود كل الشارات المميزة التي تؤكد على طبيعية عملهم، بل وتعتمد قناصة الاحتلال توجيه الإصابة إلى المنطقة العليا من الجسد، في كثير الأحيان، بما لا يدع مجالاً للشك أن جنود الاحتلال لديهم أوامر أو على الأقل تصريح بإيقاع خسائر بشرية وردع الصحفيين من تغطية جرائم الاحتلال.

وبرز خلال العام قصف مقرين، إعلامي وآخر ثقافي، بالطائرات الحربية الاسرائيلية وتدميرهما بالكامل، خلال جولة التصعيد على قطاع غزة في شهر مايو.

وعلاوة على استهداف الصحفيين في مسيرات العودة، وثق المركز المزيد من الاعتداءات على الصحفيين في الضفة الغربية. وقد وقعت تلك الاعتداءات في سياق عمل الصحفيين المهني بتغطية ما يدور من أحداث على أرض الواقع ونقلها للعالم، بما في ذلك تغطيتهم للمسيرات السلمية التي يشارك فيها المدنيون الفلسطينيون والمتضامنون الدوليون من المدافعين عن حقوق الإنسان احتجاجاً على مصادرة أراضي المواطنين الفلسطينيين في قرى ومدن الضفة الغربية المحتلة لصالح إقامة جدار الضم أو توسيع المستوطنات، أو ما يدور من أحداث أخرى في مختلف المناطق، كحوادث إطلاق النار، وإغلاق الطرقات، والقصف الإسرائيلي، وهدم المساكن وغير ذلك من انتهاكات يومية، أو تنظيم فعاليات ومظاهرات في مناسبات وطنية.

وشملت هذه الانتهاكات: جرائم الاعتداء على السلامة الشخصية للصحفيين، بما في ذلك الضرب والدفع ومضايقتهم؛ إطلاق قنابل الغاز المسيلة للدموع تجاههم؛ إطلاق النار عليهم وإيقاع إصابات في صفوفهم؛ منع صحفيين من التصوير وتغطية الأحداث؛ مداهمة مقار ومؤسسات إعلامية وتفتيشها، أو إغلاقها، أو حظرها؛ مداهمة منازل صحفيين؛ ومنع طباعة صحف.

كما برز خلال الفترة التي يغطيها التقرير، استمرار اعتقال واحتجاز العشرات من الصحفيين في الضفة الغربية، بينهم عدد لا يزال رهن الاعتقال، منهم من حكم فعلياً، وآخرون لم يخضعوا لمحاكمات أو توجه لهم لوائح اتهام، ومنهم من حول للاعتقال الإداري. ويحتجز هؤلاء الصحفيون على خلفية عملهم الصحفي، بدعوى التحريض على سلطات الاحتلال عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أو التواجد في أماكن عسكرية مغلقة. وفي هذا السياق، يخضع العديد من الفلسطينيين، بمن فيهم أطفال، خاصة في مدينة القدس المحتلة، لمحاكمات بدعوى التحريض على سلطات الاحتلال عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

ويوثق التقرير (٢٩٨) اعتداءً على الصحافة، تشمل:

- « ٤٠ صحفياً تعرضوا للإصابة بأعيرة مختلفة، بينهم (٢) فقدا بصريهما في إحدى عينيهما .
- « ١٤ صحفياً تعرضوا للضرب والإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة.
- « ٢٦ حالة تعرض فيها الصحفيون للاعتقال والاحتجاز.
- « ١٣ حالة تم فيها منع صحفيين من ممارسة عملهم وتغطية الأحداث.
- « ١ مداهمة مقر إعلامي وإغلاقه.
- « حالتان تعرضت خلاهما مقر اعلامي وثقا في للقصف والتدمير.
- « حالتان تم فيهما منع صحف من الطباعة في الضفة الغربية.

وقد عمل المركز على عرض الجرائم والانتهاكات التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصحفيين وفق تصنيف محدد اعتماداً على نوعية الانتهاك الذي تعرضوا له . وقد تم تصنيف تلك الحالات وفق الانتهاك الأكثر بروزاً خاصة وأن العديد من الحالات التي وثقها المركز كانت تشمل انتهاكات مركبة اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي الحربي بحقهم .

٢ . يضاف الى ذلك عشرات الحالات التي رصدها المركز، وهي تتعلق بمحاكمات الفلسطينيين على خلفية التعبير عن الرأي عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

الحماية القانونية للصحفيين في القانون الدولي الإنساني:

يعتبر القانون الدولي الإنساني أن الصحفيين جزء لا يتجزأ من المدنيين، ويؤكد على أن وجودهم في مناطق النزاع الخطرة لا يجوز أن يستخدم كذريعة أو مبرر لاستهدافهم. وقد جاءت اتفاقيات جنيف الأربعة خالية من الإشارة لأي حماية خاصة للصحفيين، إلا أن اتفاقية جنيف الثالثة لسنة ١٩٤٩ الخاصة بأسرى الحرب، اعطت للمراسلين الحربيين حق الاستفادة من وضعية وامتيازات أسرى، في حال أسرهم. وبالتالي نجد أن القانون الإنساني الدولي لم يعط امتياز خاص أو حماية خاصة للصحفيين الذين يقومون بتغطية النزاعات المسلحة، بل اكتفى بالتأكيد على أنهم مدنيون ويجب معاملتهم على هذا الأساس، حيث تنص المادة ٧٩ من البروتوكول الملحق الأول لاتفاقيات جنيف على:

١: يعد الصحفيون الذين يباشرون مهمات مهنية خطيرة في مناطق المنازعات المسلحة أشخاصاً مدنيين ضمن منطوق الاولي من المادة (٢-٥٠) التي تنص على: «يجب حمايتهم بهذه الصفة بمقتضى أحكام الاتفاقيات وهذا الملحق «البروتوكول» شريطة ألا يقوموا بأي عمل يسيء إلى وضعهم كأشخاص مدنيين وذلك دون الإخلال بحق المراسلين الحربيين المعتمدين لدى القوات المسلحة في الاستفادة من الوضع المنصوص عليه في المادة ٤ (٤-أ) من الاتفاقية الثالثة. ٣. يجوز لهم الحصول على بطاقة هوية وفقاً للنموذج المرفق بالملحق رقم (٢) بهذا البروتوكول. وتصدر هذه البطاقة، حكومة الدولة التي يكون الصحفي من رعاياها، أو(التي يقيم فيها، أو التي يقع فيها جهاز الأنباء الذي يستخدمه، وتشهد على صفته كصحفي.»

وتعرف المادة ٥٠ من هذه الاتفاقية من البروتوكول الأول، المدني بأنه «أي هو أي شخص لا ينتمي إلى فئة من الفئات الذين صنّفهم البروتوكول كمقاتلين في المادة (٤٣) من هذا البروتوكول الملحق. وأكدت أنه إذا ثار الشك إن كان شخص ما مدنياً أم غير مدني فإن ذلك الشخص يعد مدنياً، وعدم جواز تجريد «السكان المدنيون من صفتهم المدنية في وجود أفراد بينهم لا يسري عليهم تعريف المدنيين». وبالتالي، مجرد وجود الصحفيين بمرافقة القوات المسلحة لأي طرف لا يبرر للطرف الآخر استهدافهم بشكل مباشر. وفي كل الأحوال يجب مراعاة مبدأ التناسب عند مهاجمة هدف عسكري يتواجد فيه صحفيون، حيث يجب أن تكون الميزة العسكرية المتحققة كافية لتبرير الاستهداف أثناء وجود صحفيين^٦ وإلا فإن الاستهداف قد يعتبر جريمة حرب إذا تسبب في خسائر مدنية دون وجود ميزة عسكرية معتبرة تتناسب مع الخسارة المدنية.

ومن العرض السابق يتبين أن الصحفيين ليس لهم حماية خاصة، بل أن الاتفاقية اكتفت بالتأكيد على صفتهم المدنية. ولما تزايد سقوط الضحايا من الصحفيين، عملت الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن على إعادة التأكيد على الصفة المدنية للصحفيين، وأنهم يجب أن لا يكونوا بأي حال محل للاستهداف، حيث جاء في القرار (٢٢٢٢) الصادر عن مجلس الأمن في مايو ٢٠١٥:

«ضرورة اعتبار الصحفيين وموظفي وسائل الإعلام والأفراد المرتبطين بها، الذين يقومون بمهام بمقتضى مهنتهم تحفها المخاطر في مناطق النزاع المسلح، أشخاص مدنيين يجب احترامهم وحمايتهم بصفتهم هذه، شريطة ألا يقوموا بأي عمل يضر بوضعهم كمدنيين. وهذا دون الإخلال بحق مراسلي الحرب المعتمدين لدى القوات المسلحة في أن يعاملوا كأسرى حرب وفق ما تنص عليه المادة (٤-أ-٤) من اتفاقية جنيف الثالثة.»

كما أكد القرار على إدانة الإفلات من العقاب في حال استهداف صحفيين في النزاعات المسلحة حيث نص على: «يدين بشدة انتشار الإفلات من العقاب عن الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكب ضد الصحفيين

والإعلاميين والأفراد المرتبطين بوسائط الإعلام في حالات النزاعات المسلحة، ما قد يساهم بدوره في تكرار هذه الأفعال.»

ووفق القانون الدولي الإنساني فإن المدنيين يجب أن يتمتعوا بمجموعة من الحقوق المختلفة أهمها أن لا يكونوا بأي حال محل للاستهداف طالما كانوا في حالتهم المدنية، حيث تنص المادة (٥١) من البروتوكول الملحق الاول لاتفاقيات جنيف على:

«يتمتع السكان المدنيون والأشخاص المدنيون بحماية عامة ضد الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية ويجب، لإضفاء فعالية على هذه الحماية مراعاة القواعد التالية دوماً بالإضافة إلى القواعد الدولية الأخرى القابلة للتطبيق. ٢- لا يجوز أن يكون السكان المدنيون بوصفهم هذا وكذا الأشخاص المدنيون محلاً للهجوم. وتحظر أعمال العنف أو التهديد به الراميةً يكون السكان المدنيون. ٣- يتمتع الأشخاص المدنيون بالحماية التي يوفرها هذا القسم ما لم يقوموا بدور مباشر في الأعمال العدائية وعلى مدى الوقت الذي يقومون خلاله بهذا الدور.»

وقد صنف القانون الدولي الإنسان المرسلون الحربيون بأنهم ضمن الأشخاص «الذين يرافقون القوات المسلحة دون أن يكونوا في الواقع جزءاً منهن. وهذه الفئة إذا وقعت في قبضة العدو تعامل معاملة أسير الحرب. وهي حماية أقل من الموفرة لأقرانهم من الصحفيين المدنيين والذي لا يجوز أن يكونوا أسرى حرب في أي حال حين خروجهم من مناطق النزاع. وبالتالي، فإن الصحفيين المدنيين لديهم حماية أفضل من الموفرة للمرسلين العسكريين، وفي كل الأحوال لا يجوز أن يكونوا محلاً للاستهداف.

الحماية الموفرة للمؤسسات والمعدات الصحفية

تعتبر المؤسسات الصحفية اعيانا مدنية، وبالتالي لا يجوز أن تكون محلا للاستهداف من أي طرف من أطراف النزاع. وتبقى المؤسسات الصحفية أعيانا مدنية طالما لم تساهم في الاعمال القتالية بشكل فاعل. ولذا، فإن أطراف النزاع عليهم الالتزام بالتمييز بين الأعيان المدنية والأعيان العسكرية، حيث تنص المادة ٤٨ من البروتوكول الاضائي الاول على: «تعمل أطراف النزاع على التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، ومن ثم توجه عملياتها ضد الأهداف العسكرية، وذلك من أجل تأمين احترام وحماية السكان المدنيين والأعيان المدنية.» وتؤكد المادة (٥٢) على ضرورة ألا تكون الأعيان المدنية محلاً للهجوم حيث جاء فيها: «لا تكون الأعيان المدنية محلاً للهجوم أو لهجمات الردع. والأعيان المدنية هي كافة الأعيان التي ليست أهدافا عسكرية، وفقا لما حددته الفقرة الثانية.» وفق التعريف السابق تعتبر المؤسسات الصحفية اعيانا مدنية حتى وإن قامت ببحث أخبار أو تصريحات معادية لأحد أطراف النزاع. كما يؤكد البروتوكول على أن أي هدف مشكوك في طبيعته، فلا يجوز استهدافه، باعتبار أنه مدني إلى حين ثبوت العكس، حيث جاء في الفقرة (٣) من نفس المادة: «٣- إذا ثار الشك حول ما إذا كانت عين ما تكرر عادة لأغراض مدنية مثل مكان العبادة أو منزل أو أي مسكن آخر أو مدرسة، إنما تستخدم في تقديم مساهمة فعالة للعمل العسكري، فإنه يفترض أنها لا تستخدم كذلك.»

وقد تفقد المؤسسة الصحفية الحماية الموفرة لها بموجب القانون الدولي الإنساني لو كانت منطلقا لأعمال قتالية بشرط أن تستخدم بما يحقق مساهمة فاعلة لها في القتال، وأن تدمرها أو الاستيلاء عليها يحقق ميزة عسكرية أكيدة. وبالتالي، لا يعتبر مجرد نشر التصريحات أو التحريض على القتال أو حتى نشر الشائعات مبررا كافياً لاستهداف مؤسسة اعلامية، وتبقى محتفظة بصفتها المدنية. فقد نصت الفقرة ٢ من المادة ٥٢ من البروتوكول الأول على: «تقتصر الهجمات على الأهداف العسكرية فحسب. وتحتصر الأهداف العسكرية

فيما يتعلق بالأعيان على تلك التي تسهم مساهمة فعالة في العمل العسكري سواء كان ذلك بطبيعتها أم بموقعها أم بغايتها أم باستخدامها . والتي يحقق تدميرها التام أو الجزئي أو الاستيلاء عليها أو تعطيلها في الظروف السائدة حينذاك ميزة عسكرية أكيدة.»

وتعتبر المعدات الصحفية، مثل سيارات البث المباشر وابراج البث والكاميرات وغيرها من المعدات، كأعيان مدنية لا يجوز استهدافها، الا لو استخدمت في الأعمال القتالية بشكل فاعل، وكانت مهاجمتها تحقق ميزة عسكرية أكيدة. وبالتالي فإن أي استهداف لمعدات صحفية أو ابراج البث يعتبر مخالفة للقانون الدولي الإنساني، تصل إلى جريمة حرب.

أولاً: جرائم انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية

وثق المركز استمرار قوات الاحتلال الإسرائيلي ارتكاب جرائم تتعلق بالاعتداء على السلامة الشخصية بحق الصحفيين، وهي تشمل: جرائم إطلاق نار أفضت إلى إصابة صحفيين بجراح مختلفة خلال قيامهم بعملهم المهني في الميدان. وفي هذا السياق، وثق المركز تعرض (٤٠) صحفياً عاملاً في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى إصابات، بينهم (٥) أصيبوا بعيارات نارية؛ (٣٠) أصيبوا بأعيرة معدنية مغلقة بالمطاط؛ و(٥) أصيبوا بقنابل غاز مسيلة للدموع، أصابت أجسادهم بشكل مباشر. وتبين المعطيات أن قوات الاحتلال استهدفت الصحفيين بشكل مباشر، في أغلب الأحيان، وكان القصد من إطلاق النار غير المبرر، في كثير من الأحيان، ايقاع الأذى في صفوفهم، دون تمييز أو تناسب في استخدام القوة، حيث أصيب (١٣) صحفياً بأعيرة مختلفة في الأجزاء العلوية من أجسادهم، بما فيها الرأس، فيما أصيب (٢٧) آخرين في الأطراف العلوية والسفلية من الجسم. وقد أدت هذه الجرائم إلى فقدان اثنين من الصحفيين بصريهما، جراء إطلاق النار عليهما بشكل مباشر، أحدهما في غزة، وأصيب بقنبلة غاز في عينه، فيما أصيب صحفي آخر في الضفة الغربية. كما فقد خلال الفترة التي يغطيها التقرير صحفي ثالث عينه، جراء تفاقم وضعه الصحي، جراء إصابته في عينه في وقت سابق من ديسمبر ٢٠١٨.

انتهاكات قوات
الاحتلال بحق
الصحفيين
والعاملين
بوكالات
الأخبار المحلية
والدولية

حالات الإصابة في صفوف الصحفيين في قطاع غزة خلال مسيرات العودة وكسر الحصار

رصد المركز، إصابة (٢٥) صحفياً بشكل مباشر، بينهم صحفيتان، خلال تغطيتهم أحداث مسيرات العودة الأسبوعية التي تقام في مخيمات العودة الخمس في محافظات قطاع غزة منذ ٣٠ مارس ٢٠١٨. وأصيب (٤) صحفيين بالرصاص الحي، و(١٨) بالرصاص المعدني، و(٣) بقنابل الغاز بشكل مباشر. ووفق متابعة حالات الاستهداف والإصابات، يمكن التأكيد على أن جنود الاحتلال قاموا باستهداف الصحفيين بهدف الإصابة وإيقاع بالغ الأذى في صفوفهم، وهذا يتضح بصورة جلية من مكان الاصابات، والتي كان عدد من بينها (٧) إصابات في الأجزاء العلوية من الجسد، بما فيها منطقة الرأس، و(١٨) إصابة في الأطراف العلوية والسفلية.

وكانت أبرز الحالات على النحو التالي:

« بتاريخ ١٠ مايو ٢٠١٩، أصيب الصحفيان عبد الرحيم محمد ديب الخطيب، ٤٢ عاماً، بقنبلة غاز في الساق اليسرى، وهو صحفي حر؛ ورمزي حاتم جميل الشخريت، ٣٤ عاماً، بقنبلة غاز في الساق اليسرى، ويعمل في شبكة رواد الحقيقة الإعلامية. وكان الصحفيان يقومان بعملهما في تغطية أحداث مسيرة العودة الكبرى شرق محافظة رفح، جنوب القطاع. ووفقاً لمعلومات المركز فإن الصحفيين، الخطيب والشخريت، كانا يرتديان درع الصحافة ويحملان كاميرتين فوتوغرافيتين لتغطية أحداث مسيرة العودة الأسبوعية شرق محافظة رفح. وفي حوالي الساعة الثالثة أطلق جنود الاحتلال النار بكثافة على المتظاهرين الذين اقتربوا من السلك، فأصابوا عددا منهم وقتلوا أحد المتظاهرين. كما أطلق جنود الاحتلال قنابل الغاز المسيلة للدموع تجاه المتظاهرين بشكل مباشر، وكان الصحفيان يبعدان نحو ٣٠٠ متر من السلك الفاصل، يلتقطان الصور عندما اصيبا بشكل مباشر بقنابل الغاز.

« بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠١٩، أصيب الصحفي عطا بسام حدايد، ٢٤ عاماً، ويعمل مصوراً صحفياً في وكالة أخبار فلسطين، بغيار معدني في يده اليمنى، بينما كان يقوم بتغطية أحداث المسيرة الاسبوعية شرق مدينة خان يونس. وكان الصحفي حدايد برفقة زملائه الصحفيين يرتدون درع الصحافة، ويبعدون مسافة أكثر من ١٠٠ متر مما يسمى شارع «جكر» الذي يبعد عن الشريط الحدودي مسافة ١٠٠ متر، ويقومون بتصوير المتظاهرين على الحدود، عندما أطلق جنود الاحتلال النار تجاههم، مما أدى إلى إصابته بغيار معدني في يده اليمنى. ونقل الصحفي حدايد الى النقطة الطبية على بعدة مئات الأمتار من الشريط الحدودي وأجريت له الاسعافات الاولية.

« بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠١٩، أصيب الصحفي رائد يوسف أبو مذكور، ٣٤ عاماً، ويعمل في شبكة رواد الحقيقة الإعلامية، بغيار ناري في ساقه اليسرى، بينما كان يقوم بعمله المهني بتغطية أحداث مسيرة العودة الكبرى، شرق مدينة رفح.

وأفاد الصحفي أبو مذكور حول ظروف إصابته، بأنه توجه في حوالي الساعة ٥:٠٠ مساءً يوم الجمعة الموافق ٢٨ يونيو ٢٠١٩، إلى الشريط الحدودي الفاصل بين إسرائيل، وقطاع غزة، شرق بلدة الشوكة الواقعة شرق مدينة رفح، للمتابعة والتغطية الصحفية لمشاركة المواطنين في مسيرة العودة، ولم يكن يرتدي سترة واقية تبين أنه صحفي، ولم يكن يرتدي كذلك خوذة على الرأس. وفي حوالي الساعة ٥:٣٠ مساءً بدأ توافد آلاف المواطنين إلى مخيم العودة للمشاركة في فعاليات مسيرة العودة، وقد قام الصحفي رائد أبو مذكور بالاقتراب من عشرات الشبان الذين توجهوا إلى مسافة تقدر بحوالي ١٥٠ متراً من الشريط المذكور، وشاهد قيام جنود الاحتلال بإطلاق الأعيرة النارية والأعيرة المطاطية وقنابل الغاز تجاه المتظاهرين ما أدى إلى إصابة العديد منهم بحالات اختناق، وبأعيرة نارية، ومطاطية والتقط صوراً لأحد المصابين وهو مسعف يدعى محمد العالول وأصيب بغيار مطاطي في البطن. وفي حوالي الساعة ٦:٣٠ مساءً، وبينما كان

يقوم بالتصوير من كاميرا فوتوغرافية كانت بحوزته وبجواره عدد من المتظاهرين، شعر بآلام شديدة جراء إصابته بعيار نارى فى الساق اليسرى، وسقط على الأرض، فتقدم نحوه عدد من الشبان وحملوه باتجاه سيارة إسعاف ونقل فيها إلى النقطة الطبية فى مخيم العودة شرق رفح، وأجريت له إسعافات أولية ثم حول إلى مستشفى أبو يوسف النجار فى مدينة رفح.

« بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠١٩، أصيب الصحفي محمد عمر كساب، ٢٦ عاماً، من دير البلح، وهو صحفي حر، بعيار معدني فى الرأس، بينما كان يغطي أحداث المسيرة السلمية الأسبوعية، شرق مخيم البريج، فى المحافظة الوسطى. وكان الصحفي كساب قد وصل الى المكان وبدأ فى تصوير الأحداث، حيث كان يرتدي زي الصحافة، فأصيب فى رأسه بعيار معدني أسقطه أرضاً. نقل الصحفي كساب الى النقطة الطبية المتواجدة فى مخيم العودة، وأجريت له الاسعافات الأولية، قبل أن يحول لمستشفى شهداء الأقصى بدير البلح، حيث تبين وجود جرح قطعي، وجرى تقطيبه.

« بتاريخ ٥ يوليو ٢٠١٩، أصيب الصحفي سامى جمال طالب مطران، ٣٤ عاماً، من سكان النصيرات، ويعمل مصوراً لقناة الأقصى الفضائية، بعيار مطاطي فى الصدر، بينما كان يرتدي درع الصحافة الواقى ولم يصب بأذى وعولج ميدانياً فى النقطة الطبية المتواجدة فى مخيم العودة.

« بتاريخ ٥ يوليو ٢٠١٩، أصيب عطا باسل فوجو، ٢٢ عاماً، من رفح، ويعمل كصحفي حر، بقنبلة غاز فى ساقه اليسرى، بينما كان يقوم بتغطية أحداث مسيرة العودة الكبرى شرق مدينة رفح. وأفاد الصحفي فوجو للمركز بأنه توجه فى حوالي الساعة ٥:٣٠ مساءً يوم الجمعة الموافق ٥ يوليو ٢٠١٩، إلى الشريط الحدودي الفاصل بين إسرائيل وقطاع غزة، شرق بلدة الشوكة الواقعة شرق مدينة رفح، للمتابعة والتغطية الصحفية لمشاركة المواطنين فى مسيرة العودة. وذكر فوجو بأنه كان يرتدي سترة واقية

زرقاء اللون تبين أنه صحفي مكتوب عليها باللغة الإنجليزية (*press*)، ولم يكن يرتدي خوذة على الرأس. وأضاف بأنه شاهد وصور من كاميرا جواله قيام جنود الاحتلال بإطلاق الأعيرة النارية والمطاطية وقنابل الغاز، ما أسفر عن إصابة امرأة بقنبلة غاز مباشرة في الصدر، وشاب بعيار ناري في الأطراف السفلية، كانا على مقربة منه. وفي حوالي الساعة ٦:٤٠ مساءً، وبينما كان على بعد حوالي ١٥٠ متراً من الشريط الحدودي مع إسرائيل، ويقوم بالتصوير المباشر من كاميرا جواله، وبجواره عدد من الصحفيين والمسعفين، شعر بالآلام شديدة جراء ارتطام قنبلة غاز في ساقه اليسرى، وتوجه نحوه عدد من الشبان وحملوه باتجاه سيارة إسعاف، ونقل إلى النقطة الطبية في مخيم العودة شرق رفح، وأجريت له إسعافات أولية.

« بتاريخ ١٢ يوليو ٢٠١٩، أصيب الصحفي محمود زكريا أبو مسلم، ٢٢ عاماً، من سكان مخيم المغازي، وسط القطاع، ويعمل في وكالة فلسطين الحدث، بعيار معدني في الساق اليسرى، عندما كان يغطي أحداث مسيرة العودة الكبرى وكسر الحصار الأسبوعية، شرق مخيم البريج، وسط القطاع. وكان مسلم يبعد عن الشريط الحدودي بنحو ٢٠٠ متر، عندما أصيب بعيار مطاطي، حيث كان يرتدي خوذة الصحفي ودرع الصحافة. وقد نقل الصحفي مسلم إلى النقطة الطبية في المخيم وعولج ميدانياً وقدمت له الإسعافات الأولية.

« بتاريخ ١٢ يوليو ٢٠١٩، أصيبت الصحفية تقي سليمان الزامل، ٢٧ عاماً، وتعمل في شبكة الماجدات الإعلامية، بعيار معدني في الساق اليمنى، بينما كانت تغطي أحداث مسيرة العودة الكبرى وكسر الحصار الأسبوعية شرق بلدة الشوكة، شرق محافظة رفح.

« بتاريخ ١٩ يوليو ٢٠١٩، أصيب الصحفي معاذ فتحي الهمص، ٢٣ عاماً، من مدينة رفح، ويعمل صحفي حر، بعيار معدني مغلف بالمطاط، في اليد اليمنى، ووصفت جراحه بالطفيفة، بينما كان يقوم بتغطية أحداث مسيرة العودة الكبرى وكسر الحصار الأسبوعية شرق بلدة الشوكة، شرق محافظة رفح. وأصيب

الصحفي الهمص على الرغم من تواجده وسط المتظاهرين على بعد مئات الأمتار من الشريط الحدودي، وكان يرتدي خوذة الصحافة ودرع الصحافة.

« بتاريخ ١٩ يوليو ٢٠١٩، أصيب الصحفيان، سامي جمال مطران، ٣٥ عاماً، من سكان النصيرات، مصور فضائية الأقصى، بعمار معدني، في العين، وصافيناز بكر اللوح، ٣٠ عاماً، من سكان غزة، مصورة وكالة أمد الإخبارية، بعمار معدني في الظهر. وكان الصحفيان مصران واللوح يقومان بتغطية أحداث مسيرة العودة الكبرى وكسر الحصار الاسبوعية، شرق مخيم البريج، ويبعدان مئات الأمتار عن الشريط الحدودي عندما أطلق جنود الاحتلال النار على المتظاهرين، فقام مطران بمحاولة تصوير أحد المصابين، غير ان جنود الاحتلال أطلقوا النار تجاهه، فأصابوه بعمار معدني في عينه، بينما اصيبت اللوح بعمار معدني كتفها. وقد نقل الاثنان الى مستشفى شهداء الأقصى بدير البلح، حيث عولجت اللوح، وتبين وجود كسر طفيف في كتفها «شعر»، وغادرت المستشفى، بينما نقل مطران الى مستشفى الشفاء لاستكمال العلاج. وفي تطور لوضعه الصحي، فقد الصحفي مطران البصر في عينه.

« بتاريخ ٢ أغسطس ٢٠١٩، اصيب الصحفي أسامة شريف الكحلوت، ٣٥ عاماً، من مخيم دير البلح، ويعمل صحفي حر، بعمار ناري في ساقه اليسرى، بينما كان يقوم بتغطية أحداث مسيرة العودة الكبرى وكسر الحصار الاسبوعية، شرق مخيم البريج، على بعد نحو ٢٠٠ متر من الشريط الحدودي. وقد نقل الكحلوت الى مستشفى شهداء الأقصى بدير البلح، حيث تلقى العلاج. وكان الكحلوت يقوم بتغطية الاحداث ويصور لقطات فيديو للأحداث لبثها على صفحته على الفيسبوك، عندما أصيب برصاص جندي قناص. نقل الكحلوت على الفور الى النقطة الطبية، وقدمت له الاسعافات الاولية، قبل أن يتم نقله لمستشفى شهداء الأقصى بدير البلح، حيث عولج.

« بتاريخ ٢ أغسطس ٢٠١٩، أصيب الصحفي حاتم سعدي عمر، ٣٩ عاماً، من سكان رفح، مصور وكالة الأنباء الصينية «شينخوا»، بعيارين معدنيين مغلفين بالمطاط في ساقيه، وذلك أثناء عمله في تصوير الأحداث في نطاق حوالي ١٣٠ متراً من الشريط الحدودي شرق خان يونس، علماً أنه كان يرتدي ملابس مميزة عبارة عن سترة زرقاء مكتوب عليها *Press*. وقد جرى نقل الصحفي عمر للنقطة الطبية الميدانية في المخيم، وقدمت له الاسعافات الأولية، قبل أن ينقل الى مستشفى أبو يوسف النجار برفح، حيث أجريت له الفحوصات الطبية اللازمة.

« بتاريخ ٣٠ أغسطس ٢٠١٩، أصيب المصور الصحفي علي حسن جاد الله، ٢٩ عاماً، ويعمل في وكالة الأناضول التركية، بعيار معدني بالرأس، بينما كان يقوم بتغطية أحداث مسيرة العودة الكبرى وكسر الحصار الاسبوعية شرق مدينة غزة. وكان الصحفي جاد الله يبتعد نحو ٢٠٠ متر عن الشريط الحدودي ويرتدي درع الصحفي والخوذة، عندما أطلق جنود الاحتلال النار تجاهه، فأصابوه في رأسه. ونقل الصحفي جاد الله الى النقطة الطبية الميدانية في المخيم لتلقي العلاج، حيث قدمت له الاسعافات الأولية قبل أن ينقل الى مستشفى القدس بمدينة غزة، حيث أجريت له تقطيب الجرح.

« بتاريخ ٦ سبتمبر ٢٠١٩، أصيب الصحفي احمد محمد الهندي، ٢٧ عاماً، من سكان حي النصر بمدينة غزة، وهو يعمل في مكتب سراج للخدمات الإعلامية، بعيار معدني باليد، بينما كان يقوم بتغطية أحداث مسيرة العودة الاسبوعية، إلى الشرق من مدينة غزة. وكان الصحفي الهندي على بعد نحو ٤٠٠ متر من الشريط الحدودي، ويرتدي درع الصحافة والخوذة، عندما أصيب بعيار معدني في يده، أدى إسقاطه أرضاً، حيث نقل للنقطة الطبية الميدانية، وقدمت له الاسعافات الأولية، قبل أن يحول الى مستشفى الشفاء بمدينة غزة. وهناك أجريت له الفحوصات الطبية وغادر المستشفى.

« بتاريخ ١٣ سبتمبر ٢٠١٩، أصيب الصحفي زكريا رويح بكير، ٢٤ عاماً، من سكان مخيم المغازي، ويعمل مصور حر، بعيار معدني في يده اليسرى، بينما كان يقوم بتغطية أحداث مسيرة العودة الكبرى وكسر الحصار الاسبوعية الى الشرق من مخيم البريج وكان الصحفي بكير يتعد نحو ٥٠٠ متر عن الشريط الحدودي، عندما اصيب، حيث نقل للنقطة الطبية في المخيم، وقدمت له الاسعافات الالوية، ومن ثم توجه الى مستشفى شهداء الأقصى بدير البلح.

« بتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠١٩، اصيب الصحفي عبد الرحمن هاني الكحلوت، ٢٣ عاماً، مصور وكالة شهاب الإعلامية، بعيار نارى بالقدمين، بينما كان يقوم بتغطية أحداث مسيرة العودة الكبرى وكسر الحصار الاسبوعية الى الشرق من مدينة غزة. وأصيب الصحفي الكحلوت بينما كان يبعد عن الشريط الحدودي نحو ٣٠٠ متر، ويرتدي زي الصحافة من درع وخوذة. ونقل الصحفي الكحلوت للنقطة الطبية الميدانية، ومن ثم الى مستشفى القدس بمدينة غزة، حيث اجريت له الفحوصات الطبية، وتبين وجود شظايا في ساقه، وأجريت له عملية جراحية لاحقاً لإزالة الشظايا.

« بتاريخ ٢٧ سبتمبر ٢٠١٩، أطلقت النيران تجاه الصحفي رمضان إبراهيم الشريف، ٣٠ عاماً، من رفح، ويعمل صحفي حر، بينما كان يقوم بتغطية أحداث مسيرة العودة الكبرى وكسر الحصار، شرق رفح، لكن الرصاصه استقرت في السترة الواقية التي كان يرتديها، ولم تخرقها.

« بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠١٩، أصيب الصحفي محمود خالد خطاب، ٢٦ عاماً، من دير البلح، بعيار نارى في كتفه الأيسر، بينما كان يقوم بتغطية أحداث مسيرة العودة الكبرى وكسر الحصار الاسبوعية، شرق مخيم البريج. وعولج الصحفي خطاب ميدانيا في النقطة الطبية في المخيم.

« بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠١٩، أصيب الصحفي إياد نادي قديح، ٢٧ عاماً، من بلدة خزاعة، وهو صحفي حر، بغيار معدني في فخده الأيمن خلال تغطيته أحداث مسيرة العودة الكبرى وكسر الحصار الأسبوعية الى الشرق من محافظة خان يونس. وكان الصحفي قديح يرتدي زي الصحافة المميز من درع وخوذة، وسط المتظاهرين السلميين، عندما أصيب. وقد أجرت له الاسعافات الأولية في النقطة الطبية في المخيم.

« بتاريخ ١ نوفمبر ٢٠١٩، أصيب الصحفي عبد الرحيم محمد الخطيب، ٤٢ عاماً، من مدينة رفح، وهو صحفي حر، بغيار معدني في ذراعه الأيمن، بينما كان يقوم بتغطية أحداث مسيرة العودة الكبرى وكسر الحصار الاسبوعية، الى الشرق من محافظة رفح. وكان الصحفي الخطيب يرتدي زي الصحافة المميز، من درع وخوذة، ويحمل كاميراته الخاصة، ويتعد نحو ٣٠٠ متر من الشريط الحدودي، عندما أصيب. وقد نقل الخطيب إثر إصابته في كتفه الى النقطة الطبية في المخيم، وأجريت له الاسعافات الأولية ومن ثم غادر المخيم.

« بتاريخ ١ نوفمبر ٢٠١٩، أصيب الصحفي هاني حماد الشاعر، ٣٠ عاماً، وهو صحفي حر، بغيار معدني في ظهره، بينما كان يقوم بتغطية أحداث مسيرة العودة الكبرى وكسر الحصار الاسبوعية إلى الشرق من محافظة خان يونس. وأصيب الصحفي الشاعر بينما كان يبعد نحو ١٠٠ متر من الشريط الحدودي، ويرتدي زي الصحافة المميز. وجرى نقل الشاعر الى النقطة الطبية في المخيم وقدمت له الاسعافات الأولية.

« بتاريخ ٢٠ ديسمبر ٢٠١٩، أصيب الصحفي ثائر خالد ابوريش، ٢٤ عاماً، مصور وكالة الشمال أون لاين، بغيار معدني في الساق اليسرى، بينما كان يقوم بتغطية أحداث مسيرة العودة الكبرى وكسر الحصار، شرق مخيم جباليا، في منطقة ابو صفية. وكان الصحفي ابوريش يبعد نحو ١٥٠ متراً من الشريط الحدودي،

ويرتدي زي الصحافة المميز، عندما اصيب في ساقه، حيث نقل الى النقطة الطبية الميدانية، واجريت له الفحوصات وقدمت له الاسعافات الاولية، ومن ثم نقل الى مستشفى العودة بجباليا، وقدم له العلاج اللازم.

حالات إصابات في صفوف الصحفيين في الضفة الغربية على مدى الفترة قيد البحث

رصد المركز إصابة (١٥) صحفياً بشكل مباشر، بينهم صحفية واحدة، خلال قيامهم بأعمالهم المهنية في تغطية الأحداث في الضفة الغربية، كان من بينهم صحفي واحد، أصيب بعيار ناري؛ (١٢) صحفياً أصيبوا بأعيرة معدنية؛ و(٢) صحفيان أصيبا بقنبلتي غاز بشكل مباشر في جسديهما. وكان من بين الإصابات (٦) أشخاص أصيبوا بالأجزاء العلوية من أجسادهم؛ و(٩) أشخاص أصيبوا بالأطراف العلوية والسفلية.

وكانت أبرزها على النحو التالي:

« بتاريخ ٣ مايو ٢٠١٩، أصيب الصحفي ساري شريف جرادات، ٣٥ عاماً، من بلدة سعير، قضاء الخليل، مراسل وكالة اخلاص التركية، بعيار ناري في ساقه اليمنى، أطلقه عليه جنود الاحتلال. اثناء تغطيته مسيرة سلمية في بلدة بيت سيرا غرب رام الله. ووفقا لما أفاد به الصحفي جرادات للمركز:

« كنت متواجداً بتاريخ ٣ مايو، في مدينة رام الله، وتوجهت لتغطية مسيرة استرداد الجثامين، في منطقة بيت سيرا، غرب مدينة رام الله. انتظرت حتى خروج المصلين من المسجد بعد أدائهم صلاة الجمعة، حيث انطلقت المسيرة السلمية باتجاه جدار الفصل العنصري المقام في محيط البلدة، الذي يفصل بينها وبين مستوطنة موداعين. وما أن وصل المشاركون في المسيرة الجدار كانت مجموعة من جنود الاحتلال ينتشرون في المنطقة، وهنالك آليات عسكرية خلف السلك الشائك. توقف المشاركون على مسافة نحو

١٠٠ متر، من الجنود الذين بدأوا على الفور بإطلاق القنابل الصوتية وقنابل الغاز المسيل للدموع بشكل كثيف، والأعيرة المعدنية. كنت أنا وعدد من الصحفيين نتواجد في الناحية الغربية من الجنود، من أجل أن نكون مكشوفين لهم، لكنهم رفضوا وأطلقوا نوحنا قنابل غاز مسيلة للدموع، فاضطررنا للابتعاد، وتموقعنا في مكان مكشوف، وبدأ الشبان بإلقاء الحجارة تجاه الجنود. بعد نحو ٤٠ دقيقة من بدء الأحداث، حيث كنت متوقفاً بالقرب من ٤ صحفيين، وكان الجنود مختبئين بين اشجار الزيتون على مسافة ١٥٠ م، وفجأة شعرت بشيء في ساقي الأيمن، وأمسكت بزيمي المصور هشام أبو شقرة، والذي بدأ بالصراخ: اسعاف.. اسعاف. ونقلت بواسطة سيارة خاصة الى مستشفى رام الله الحكومي، حيث كنت أنزف طوال الطريق، وأدخلت الى قسم الطوارئ، وقدمت لي الإسعافات المناسبة، وأخرجت الشظايا من داخل ساقي...»

« بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠١٩، أصيب الصحفي نضال طاهر اشتية، ٤٩ عاماً، ويعمل لدى وكالة الأنباء الصينية، شينخوا، بعيار معدني في اليد، بينما كان يقوم بتغطية أحداث المسيرة الاسبوعية المقامة في قرية كفر قدوم، شمال شرق مدينة قلقيلية. وكان الصحفي اشتية يبعد نحو ٢٠٠ متر من المواجهات التي اندلعت في القرية بين المتظاهرين السلميين وقوات الاحتلال، ويرتدي زي الصحافة المميز، ويقوم مع بعض الصحفيين بالتقاط صور للأحداث، عندما أطلق جنود الاحتلال النار نحوهم فأصابوه. ونقل اشتية على الفور الى عيادة القرية، حيث اجريت له الاسعافات الاولية.

« بتاريخ ١٩ يوليو ٢٠١٩، اصيب الصحفيان عبد الله اشتيوي، ٢٧ عاماً، بعيار معدني في الظهر، وهو مصور صحفي ويعمل في منظمة بتسليم؛ وجعفر اشتية، ٥١ عاماً، بعيار معدني في القدم، ويعمل في الوكالة الفرنسية، بينما كانا يقومان بتغطية أحداث المسيرة الاسبوعية على المدخل الشرقي لقرية كفر قدوم، شمال شرق مدينة قلقيلية.

« بتاريخ ٢٠ يوليو ٢٠١٩، أصيبت الصحفية آيات عرقاوي، ٢٩ عاماً، مصورة لدى وكالة ((APE))، بقنبلة غاز في خاصرتها، بينما كانت تقوم بتغطية اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي خيمة الاعتصام التي أقامها المحتجون على قرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهدم ١٦ بناية سكنية في حي وادي الحمص، في قرية صور باهر، جنوب مدينة القدس الشرقية المحتلة، بالقرب من قرية دار صلاح، شرق مدينة بيت لحم. وقد أطلق جنود الاحتلال قنابل الغاز، والقنابل الصوتية تجاه المحتجين، ما أدى إلى إصابة عرقاوي، مما استدعى نقلها الى أحد المراكز الطبية لتلقي العلاج.

« بتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠١٩، أصيب الصحفي أحمد شاور، ٢٧ عاماً، ويعمل مراسلاً صحفياً في تلفزيون فلسطين، بغيار معدني باليد، خلال تغطيته أحداث المسيرة السلمية الأسبوعية المقامة وسط قرية كفر قدوم، شمال شرقي مدينة قلقيلية، احتجاجاً على اغلاق المدخل الشرقي للقرية منذ ١٥ عاماً. وأطلق جنود الاحتلال المتمركزون خلف الأسوار الترايبية الأعمدة المعدنية والقنابل الصوتية، وقنابل الغاز، تجاه المتظاهرين السلميين، مما أسفر عن إصابة ثلاثة مواطنين، بينهم المراسل الصحفي، بجراح. نقل الصحفي شاور الى مستشفى درويش نزال الحكومي بمدينة قلقيلية، وأجريت له الفحوصات اللازمة، ولم يتبين وجود كسر في يده.

« بتاريخ ٦ أكتوبر ٢٠١٩، أصيب الصحفي معتمد سقف الحيط، ٣١ عاماً، من مدينة نابلس، ويعمل مراسلاً لموقع القدس الإخباري، بغيار معدني في البطن، خلال تغطيته لأحداث المواجهات التي شهدتها مدينة نابلس بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الاحتلال. وكانت المواجهات قد اندلعت في أعقاب اقتحام قوات الاحتلال المدينة لتأمين دخول (١٧) حافلة للمستوطنين، تقل (١١٠٠) مستوطن إلى (قبر يوسف)، كان من بينهم وزير الاقتصاد الإسرائيلي، ايلى كوهين؛ ورئيس مجلس مستوطنات الضفة «يوسي داجان»، وعضو الكنيست، موشيه أربيل. وكان الصحفي سقف الحيط يرتدي زي الصحافة المميز، ويبعد عشرات الأمتار عن جنود الاحتلال عندما أطلق أحدهم عيار معدني في خاصرته، أوقعه أرضاً، واندفع نحوه طاقم الهلال الأحمر الفلسطيني المتواجد في المكان وقدم له اسعافات أولية.

« بتاريخ ١٥ نوفمبر ٢٠١٩، أصيب المصور الصحفي معاذ إبراهيم عطية العمارنة، ٣٠ عاماً، من سكان مخيم الدهيشة للاجئين، جنوب مدينة بيت لحم. بعبارة معدني في العين اليسرى، خلال تغطيته أحداث المواجهات بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الاحتلال في بلدة صورييف، شمال غربي الخليل. نقل عمارنة بواسطة سيارة أحد الصحفيين إلى بلدة صورييف، ومن هناك جرى نقله بواسطة سيارة تابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني إلى المستشفى الأهلي في مدينة الخليل، ووصفت حالته الطبية بالحرجة، وجرى تحويله إلى مستشفى الجمعية العربية في مدينة بيت لحم، حيث خضع لفحوصات طبية قبل أن يتم نقله إلى مستشفى هدايا في مدينة القدس. أُجريت لعمارنة عملية جراحية من أجل استخراج شظية معدنية استقرت في أسفل تجويف العين، ولم يستطع الأطباء استخراجها خوفاً من حدوث نزيف بالقرب من الدماغ، ونتج عن الإصابة فقدان البصر في العين اليسرى بشكل كامل.

« بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠١٩، أصيب الصحفي عبد المجيد محمد عدوان، ٣٠ عاماً، من سكان قرية فرعون، جنوب مدينة طولكرم، ويعمل صحفي حر، بعبارة معدني بالقدم اليسرى. خلال تغطيته أحداث الفعالية التي نظمتها عشرات المدنيين وعدد من طلبة جامعة فلسطين التقنية (خضوري)، غرب مدينة طولكرم، فعالية سلمية ضد قرار شرعنة المستوطنات من قبل الإدارة الأمريكية. وأطلق جنود الاحتلال الأعيرة النارية والمعدنية والقنابل الصوتية، لدى محاولة المتظاهرين الاقتراب من جدار الضم (الفاصل) المقام بمحاذاة مباني الجامعة.

« بتاريخ ٣١ يناير ٢٠٢٠، أصيب المتطوع في برنامج التصوير في مكتب بيتسيلم لحقوق الإنسان، محمد عياد عوض، ٥٥ عاماً، بعبارة معدني مغلف بالمطاط في قدمه اليسرى، أثناء تصويره أحداث المواجهات بين المواطنين وقوات الاحتلال على مدخل بلدة بيت أمر، شمالي مدينة الخليل. وكانت قوات راجلة من جيش الاحتلال الإسرائيلي، تنتشر في منطقة عسيبة المتاخمة لمدخل البلدة، عندما شرع الشبان بإلقاء الحجارة صوب

جنود الاحتلال، وأشعلوا الإطارات المطاطية وأغلقوا الطريق بواسطة متاريس حديدية. طارد الجنود الشبان وأطلقوا القنابل الغازية والصوتية عشوائياً. أسفر ذلك عن إصابة عدد من المتظاهرين بحالات اختناق.

« بتاريخ ٢ فبراير ٢٠٢٠، أصيب الصحفي عبد المحسن تيسير عبد المحسن شلالدة، ٢٨ عاماً، ويعمل في وكالة media- بعيار معدني في الجهة اليسرى من الرأس، سقط إثرها على الأرض، وأصيب بحالة تشنج وفقدان للوعي، ونقل إلى المستشفى الأهلي في مدينة الخليل، وتبين بعد إجراء صور الأشعة وجود كسر انبساطي في الجمجمة. وكان شلالدة يغطي أحداث المواجهات التي شهدها المدخل الشمالي لمدينة الخليل، بين المواطنين وقوات الاحتلال، احتجاجاً على إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، صفقة القرن.

وحول ظروف إصابته، أفاد الصحفي شلالدة لباحث المركز بما يلي:

« كنت متوقفاً في منطقة واضحة للجنود وعلى مسافة ٣٠ متراً، من اقرب جندي إلى مكان وقوفي، فيما يبتعد راشقو الحجارة عني نحو ١٠٠ متر من الناحية المعاكسة، وكنت ارتدي زيي الصحفي الكامل (سترة واقية زرقاء مكتوب عليها press). بعد إطلاق القنابل الغازية بشكل كثيف، أصبت بحالة اختناق، وانحنيت لأرتدي الكمامة الخاصة بذلك وما إن رفعت رأسي سمعت صوت إطلاق نار، وشعرت بشيء أصابني في رأسي وسقطت على الأرض، وأصبت بحالة فقدان للوعي وتشنج، واستيقظت وأنا في المستشفى الأهلي. وما زلت أعاني من الإصابة لوجود كسر في الجمجمة.»

« بتاريخ ٢ فبراير ٢٠٢٠، أصيب المصور الصحفي لوكالة (وفا)، مشهور حسن الوحواح، ٣٧ عاماً، بقنبلة غاز في الصدر، وتسببت له بحالة اختناق، وذلك خلال تغطيته أحداث المواجهات التي شهدتها منطقة باب الزاوية، وسط مدينة الخليل، بين المواطنين وقوات الاحتلال. وكان عشرات من الشبان في منطقة باب الزاوية وسط مدينة الخليل، أشعلوا الإطارات المطاطية بالقرب من الحاجز العسكري، المقام على مدخل

شارع الشهداء المغلق (٥٦)، وقاموا بإلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة تجاه الحاجز، في حين انتشر جنود الاحتلال في المكان، واعتلوا أسطح المباني المجاورة للحاجز، وأطلقوا القنابل الصوتية، وقنابل الغاز عشوائياً تجاه المواطنين. أسفر ذلك عن إصابة عدد من المواطنين والمتظاهرين بحالات اختناق. استمر الجنود بمطاردة المتظاهرين وأطلقوا صوبهم الأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط، والقنابل الغازية عشوائياً، أصيب خلالها المصور الوحواح.

« بتاريخ ١١ فبراير ٢٠٢٠، أصيب المصور الصحفي محمد حمدان، ٢٩ عاماً، مراسل قناة عودة، بغيار معدني في اليد اليسرى، خلال تغطيته أحداث المواجهات بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الاحتلال على المدخل الشمالي لمدينة البيرة. ونقل الصحفي حمدان الى مجمع فلسطين الطبي برام الله حيث قدم له العلاج اللازم.

« بتاريخ ١١ مارس ٢٠٢٠، أصيب الصحفي بكر محمد عبد الحق، ٣٠ عاماً، مراسل تلفزيون فلسطين، بغيار معدني في ساقه اليسرى، خلال تغطيته أحداث المواجهات بين المواطنين وقوات الاحتلال في جبل العرمة، جنوب بلدة بيتا في محافظة نابلس. وأطلق جنود الاحتلال النار وقنابل الغاز بكثافة، فقتلت طفلاً فلسطينياً، واصابت ١٤ آخرين، بينهم اثنان في حالة الخطر.

« بتاريخ ١٣ مارس ٢٠٢٠، أصيب الصحفي جعفر اشتية، ٥١ عاماً، وهو مصور وكالة الانباء الفرنسية، بغيار معدني في رجله اليمنى، خلال تغطيته أحداث المسيرة الاسبوعية في كفر قدوم، شمال شرق مدينة قلقيلية. ووفق متابعة المركز، فإن اشتية كان يقوم بتصوير الأحداث على بعد عشرات الأمتار، ويرتدي الزي الصحفي، عندما أطلق جندي النار تجاهه بشكل متعمد. وقدمت الاسعافات الأولية لاشتية من قبل طاقم الهلال الاحمر الفلسطيني المتواجد بالمكان.

ثانياً: الاعتداء على الصحفيين بالضرب وغيره من وسائل العنف، و/أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية

وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال الفترة قيد البحث تعرض (١٤) صحفياً، بينهم صحفية واحدة، للضرب وغيره من وسائل العنف، أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية على أيدي قوات الاحتلال. وكانت تلك الاعتداءات كما يلي:

« بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠١٩، اعتدى أفراد شرطة الاحتلال على صحفيين خلال تغطيتهما محاولات تصدي المواطنين الفلسطينيين لقوات الاحتلال التي قدمت بقوات ومعدات لهدم بركة مياه تعود للمواطن زايد الجعبري، في منطقة وادي الغروس، شرق مدينة الخليل، بدعوى بنائها في منطقة (C). فقد هاجم أفراد شرطة حرس الحدود الصحفي عبد الحفيظ ذياب الهشلمون، ٥٥ عاماً، ويعمل مصور الوكالة الأوروبية، وقام أحدهم بإمساكه من عنقه بعنف ودفعه ناحية الأرض، فسقط على وجهه، ما أسفر عن إصابته بعدة جروح طفيفة في يديه وساقيه. وهاجم آخرون منهم مصور وكالة الانباء الفلسطينية (وفا)، مشهور حسن محمود الوحواح، ٣٤ عاماً، ومزقوا قميصه، وأصابوه برضوض طفيفة في يديه أثناء دفعهم له بعنف.

« بتاريخ ٢ أغسطس ٢٠١٩، اعتدى جنود الاحتلال على مصور وكالة أنباء «اسوشيتدبرس»، الصحفي إياد نمر حمد، ٦١ عاماً، بالضرب خلال تغطيته الاعتصام الاحتجاجي الذي نظمه المواطنون في حي وادي حمص، في قرية صور باهر، جنوب مدينة القدس الشرقية المحتلة. وقمعت قوات الاحتلال الإسرائيلي الاعتصام السلمي واعتدوا على المشاركين بالضرب والدفع، وأطلقوا قنابل الغاز باتجاههم، ما أدى إلى إصابة العشرات بحالات اختناق جراء استنشاقهم لرائحة الغاز، كان من بينهم الصحفي حمد، حيث ركله أحد الجنود بقدمه ما أدى لوقوعه على الأرض وإصابته برضوض، نُقل أثرها الى مستشفى بيت جالا الحكومي.

وأفاد الصحفي حمد أن جنود الاحتلال قاموا باحتجازه لفترة من الوقت من أجل منعه من تصوير فعاليات صلاة الجمعة في وادي الحمص، وعزلوه عن زملائه واحتجزوه ومن ثم اعتدوا عليه.

« بتاريخ ١٧ أكتوبر ٢٠١٩، اعتدى جنود الاحتلال على مصور شبكة قدس الإخبارية، معتصم سقف الحيط، ٢٨ عاماً، خلال تغطيته أحداث المواجهات التي شهدتها قرية ترمسعيّا، شرق رام الله، بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الاحتلال، احتجاجاً على اقتحام المستوطنين القرية. وأطلق جنود الاحتلال القنابل الصوتية وقنابل الغاز بشكل عشوائي تجاه المواطنين وطاردوهم في الحقول، ومنعوا طواقم الصحفيين من التواجد بالمكان. واعتدى جنود الاحتلال بالدفع والصراخ وتوجيه الشتائم على الصحفي سقف الحيط. « بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠١٩، اعتدى جنود الاحتلال على الصحفي مشهور حسن الوجود، ٣٦ عاماً، مصور وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، بينما كان يقوم بتغطية اقتحام قوات الاحتلال لمنطقة الحاووز في جنوب الخليل، وشروعهم في فتح ابواب المحال التجارية والاتصال بأصحابها من اجل فحص كاميرات التسجيل. ولدى محاولة الصحفي الوجود تصوير الأحداث، هاجمه أحد الجنود وضربه بعقب البندقية على ظهره ومنعه من التواجد في المنطقة.

« بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١٩، اعتدى جنود الاحتلال ستة صحفيين بالدفع والضرب أثناء تغطيتهم أحداث التظاهرة السلمية التي نظمها عشرات المواطنين وسط شارع صلاح الدين، بمدينة القدس المحتلة، تضامناً مع المعتقلين المضربين عن الطعام في سجون الاحتلال، هبة اللبدي، سامر العريبي، وطارق قعدان، الذين يخوضون إضراباً عن الطعام؛ احتجاجاً على اعتقالهم الإداري في سجون الاحتلال. وعلى الفور، طوقت شرطة الاحتلال المكان، واعتدت على المشاركين بالضرب بالعصي والهرات، كما أطلقت قنابل الصوت باتجاههم. وأفاد الشهود بأن قوات الاحتلال طاردت شابين واعتقلتهما بعد ان اعتدت عليهما بالضرب والسحل، ثم اقتادتهما إلى مركز شرطة "شارع صلاح الدين" للتحقيق معهما. كما واعتدت قوات الاحتلال

على الصحفيين، فايز حمزة ابورميلة، ٢٧ عاماً، مصور وكالة الأناضول التركية؛ نوال حجازي، مراسلة قناة «الكوفية» في القدس؛ غسان محمد أبو عيّد، ٣٦ عاماً، مصور قناة الكوفية؛ محمود عليان، ٤٠ عاماً، مصور جريدة القدس، وأجبرتهم على الابتعاد عن المكان بالقوة.

« بتاريخ ١١ نوفمبر ٢٠١٩، اعتدت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على حاجز زعترة، جنوب مدينة نابلس، على مصور وكالة (أسوشيتد برس) مجدي محمد سليمان شتيه، ٣٧ عاماً، من سكان قرية سالم، شرق المدينة المذكورة، خلال عبوره الحاجز المذكور قادماً من مدينة الخليل. وأفاد الصحفي المذكور لباحث المركز بما يلي:

«في حوالي الساعة ٧:٠٠ مساءً يوم الاثنين ١١/١١/٢٠١٩، كنت عائداً من مدينة الخليل متوجهاً إلى منزلي في قرية سالم، شرق مدينة نابلس. عند وصولي حاجز زعترة المقام جنوب المدينة، أوقفتني مجنّدة من حرس الحدود، وطلبت بطاقتي الشخصية، وشاهدت بطاقتي الشخصية والموجود معها بطاقة عملي كمصور صحفي في وكالة أسوشيتد برس، وأخذتها للفحص. وبعد فحصها، تقدم الي جندي يحمل هاتفه النقال، وطلب مني أن اكتب رقم هاتفي النقال على هاتفه الشخصي، فرفضت ذلك. طلب مني الجندي أن أركن سيارتي على يمين الحاجز، وإطفاء محركها، ثم صادر مفاتيحها، واحتجزني داخل السيارة. بعد مرور خمس دقائق عاد إلي مرة أخرى برفقة المجنّدة، وطلب مني الترحل من سيارتي، وثنى يدي اليمنى إلى الخلف، واقتادوني خلف كبنينة توقف المستوطنين بعيداً عن أعين الكاميرات على الحاجز. هنا انتابني خوف شديد وتهيأ لي أنهم سيطلقون على النار بذرائع هم يزعمون بها دائماً. خلف الكابينة تم تفتيشي تفتيشاً دقيقاً تحت الضرب والاهانة بيديه ورجليه. وبعد الانتهاء من عملية تفتيشي التي استمرت حوالي عشر دقائق توجه لسيارتي وشرع بتفتيشها، وعندما وجد كاميراتي والدرع الواقي والخوذة الخاصات بعملي فرح وكأنه وجد كنزاً وبدأ يجري اتصالاته حتى أدرك أنني مصور صحفي وأخلى سبيلي.»

« بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠٢٠، احتجز جنود الاحتلال الإسرائيلي، الصحفي ثائر عبد الناصر أحمد شريف، ٢٨ عاماً، من مخيم العروب، شمال الخليل، ويعمل مقدم برامج في تلفزيون فلسطين، وقاموا بالاعتداء عليه وضربه بشكل مبرح، ورشه مع عائلته بغاز الفلفل، قرب منزل عائلته، الذي يبعد نحو ١٠ أمتار عن الشارع الالتفافي (٦٠) على مدخل مخيم العروب للاجئين، شمالي مدينة الخليل. وأخلي سبيله بعد ٥ ساعات من الاحتجاز تعرض خلالها للتعذيب وامتهان الكرامة من جنود الاحتلال.

وأفاد الصحفي الشريف بأن جنود الاحتلال نكلوا به طيلة ساعات الاحتجاز، «...قال لي أحدهم: انحني على الأرض وهاجمني أحدهم وصفعني بيده بقوة على عنقي، فيما أمسكني الاثنان من يديّ من الخلف، وحاولا اسقاطي على الأرض. أسقطني الضابط على الأرض وضغط بقدمه على عنقي ثلاث مرات، بدأت بالصراخ وحضر والدي وشقيقاتي وحاولوا التدخل غير أن جنود الاحتلال رشوهم بغاز الفلفل...أمرني الضابط بالاستدارة والوقوف على الحائط وقام بتكبيلي يديّ للخلف، وضربني على عنقي فسقطت أرضاً، من شدة الألم. اقتادوني الى البرج العسكري...» وأكد الصحفي أنه تعرض للتعذيب داخل البرج العسكري، بما في ذلك الضرب على أنحاء جسده، مما سبب له آلاماً شديدة، وشعر بالدوار نتيجة ذلك. وبعد ساعات فكوا قيوده وأفرجوا عنه، «...كنت أشعر بالدوار وصرخت على أحد السبان أعرفه شخصياً لكي يقتادني الى منزلي حيث لم يكن بمقدوري أن أقطع الطريق. وصلت للمنزل ودلست على صوبة الكهرباء من شدة الإعياء...»

« بتاريخ ٢ فبراير ٢٠٢٠، اعتدى جنود الاحتلال الاسرائيلي على الصحفي محمد ملحم، ٣١ عاماً، من مدينة لحول، قضاء الخليل، ويعمل في راديو مرج، خلال تغطيته مسيرة سلمية في الخليل. وأفاد الصحفي ملحم للمركز بما يلي: في ساعات صباح يوم الاحد الموافق ٢ فبراير ٢٠٢٠، علمت بوجود مسيرة طلابية في جامعة الخليل، ومسيرة اخرى قادمة من مدينة لحول دعت لها القوى الوطنية من أجل الالتقاء في منطقة

جسر حلحول، حيث يوجد نقطة مراقبة عسكرية. وفي نحو الساعة ١١:٣٠ صباحاً، تحركت باتجاه مدينة الخليل للوصول الى مقر الاذاعة لإحضار الزبي الخاص بي من أجل تغطية المسيرتين. وصلت الى الكامب (الموقع العسكري) الذي يبعد عن مكان البرج العسكري نحو ٤٠٠ متراً، حيث كانت مجموعة من أفراد شرطة حرس الحدود الاسرائيلية تسير في المكان، وكانت الطريق مغلقة، ويمنعون المركبات في السير على الطريق، فيما كان المشاركون في مسيرة جامعة الخليل قد بدأوا بالوصول الى المنطقة الغربية من البرج، فيما أغلقت شرطة حرس الحدود الطريق...رشق اثنان من الفتية بالقاء الحجارة، فرد جنود الاحتلال بقنابل الغاز بكثافة. هاجم جنود الاحتلال المسيرة..... في تلك الاثناء هاجمني افراد الشرطة ورفعت يديّ للأعلى، لكنهم انهالوا عليّ بالضرب المبرح على رأسي ووجهي وسالت الدماء من وجهي، وشعرت بكسر في أسناني وقاموا بسحبي ناحية الشارع حيث كان الجيب العسكري متوقفاً...أدخلني افراد حرس الحدود الى داخل الجيب العسكري وبقيت بداخله نحو ١٠ دقائق، تعرضت خلالها للاعتداء بالضرب بأيديهم على أنحاء جسدي، ومن ثم جرى تكبيل يديّ بقيود حديدية من الأمام، فيما عصبوا عينيّ بقطعة قماش. سارت بنا الآلية العسكرية الى مكان وأنزلت، وأزالوا العصابة عن عينيّ، فعرفت أنني داخل مركز شرطة مستوطنة كريات أربع...» وأضاف ملحم، بأنه وجهت له اتهامات بالمشاركة في القاء الحجارة، وحاول اقناعهم بأنه صحفي واتصل على اخيه لإرسال بطاقة الصحفي الخاصة به لإثبات ذلك، لكن بعد فترة قليلة نقل الى مركز عتصيون وادخل الى غرفة وجرى تجريده من ملابسه. وفي اليوم التالي، بدأ بالشعور بالإعياء، لكنهم لم يعطوه الا مسكن أكامول، رغم آلامه الشديدة. وبتاريخ ٥ فبراير ٢٠٢٠، خضع ملحم لجلسة محاكمة في محكمة عوفر العسكرية، ووجهت له تهمة القاء الحجارة، وجرى تمديد اعتقاله فترة ٧٢ ساعة أخرى، وأعيد الى الزنزانة في مركز توقيف عتصيون. وبتاريخ ١٣ فبراير، حددت له جلسة محاكمة أخرى، حيث صدر قراراً بالإفراج عنه بكفالة مدفوعة قدرها ٥٠٠٠ آلاف شيكل، وأخلي سبيله، لكن حددت له محكمة أخرى يوم ٨ مارس.

« بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠٢٠، اعتدت قوات الاحتلال على الصحفي محمد عناية، ٢٨ عاماً، مصور تلفزيون فلسطيني، بينما كان يقوم بتغطية أحداث المواجهات بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الاحتلال احتجاجاً على استمرار اغلاق المدخل الشرقي لقرية كفر قدوم، شمال شرقي مدينة قلقيلية. ووفقاً لمتابعة المركز، اندلعت مواجهات بين المتظاهرين وجنود الاحتلال الذين أطلقوا القنابل المسيلة للدموع والأعيرة المعدنية، تجاههم. وكان عناية يقوم بتغطية تلك الأحداث، وهو يرتدي زي الصحافة المميز، عندما هاجمت جرافة عسكرية المتظاهرين جرفت صخور كبيرة أمامها، فتدحرجت الصخور وأصابت اثنين، بينهما الصحفي عناية، حيث وقع أرضاً وتحطمت كاميرته الفوتوغرافية وأصيب في ساقه. ونقل عناية الى مستشفى درويش نزال في المدينة وأجريت له الفحوصات الطبية والعلاج اللازم.

ثالثاً: اعتقال واحتجاز الصحفيين

تعرض (٢٦) صحفياً، بينهم (٦) صحفيات، لعمليات الاعتقال والاحتجاز على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وقد جرى اعتقال أو احتجاز هؤلاء الصحفيين سواء خلال قيامهم بعملهم الصحفي في الميدان، أو خلال عمليات اعتقال خاصة من داخل منازلهم، بعد مدامتها واجراء تفتيشات بها على خلفية تتعلق بعملهم الصحفي. ولا يزال (٤) من هؤلاء الصحفيين رهن الاعتقال، بعضهم أجريت له محاكمات وصدر بحقه أحكام فعلية، وآخرين حولوا للاعتقال الإداري، وجددت لهم المحاكم الاعتقال الإداري أكثر من مرة، وآخرين لم تصدر بحقهم أحكام، ولم تقدم ضدّهم لوائح اتهام.

« بتاريخ ٣ مايو ٢٠١٩، اعتقل جنود الاحتلال صحفيين أثناء تغطيتهم الأحداث التي شهدتها مدينة يطا، جنوب الخليل، بين عشرات المواطنين وقوات الاحتلال الإسرائيلي. ونظم عشرات المواطنين الفلسطينيين، ومجموعة من نشطاء السلام الإسرائيليين، وعدد من المدافعين الدوليين عن حقوق الإنسان، يوماً تطوعياً

لإصلاح الطريق الترابية الوحيدة الموصلة بين خرب مسافر يطا، جنوب شرقي مدينة يطا، جنوب محافظة الخليل، حيث وصلت قوات من جيش الاحتلال إلى المكان، وسلمت المشاركين قراراً بإخلاء المنطقة، بدعوى أنها منطقة عسكرية مغلقة. رفض المشاركون مغادرة المكان، واستمروا في عملهم، فهاجمهم الجنود، ودفعوهم على الأرض، واعتلقوا نحو ١٥ متضامناً أجنبياً، و(٣) مواطنين من سكان المدينة. كما اعتقل الجنود المصور الصحفي لوكالة AP الأوروبية، عبد الحفيظ الهشلمون، ٤٥ عاماً، والصحفي الحر احمد البظ من سكان مدينة نابلس، وجرى نقلهما إلى مركز الشرطة الإسرائيلية في مستوطنة «كريات أربع» شرق مدينة الخليل. وأخلي سبيلهما بعد تبليغهما بقرار إبعادهما عن المنطقة لمدة ١٥ يوماً.

« بتاريخ ٢١ مايو ٢٠١٩، اعتقل جنود الاحتلال الصحفي سامي راضي العاصي، ٤٨ عاماً؛ ويعمل مراسلاً لعدد من المحطات المحلية والمواقع الإخبارية في نابلس، بعد مدهمة منزله في مدينة نابلس، وتفتيشه والعبث بمحتوياته. وقد قامت قوات الاحتلال بتحويل العاصي للاعتقال الاداري، لمدة ثلاثة أشهر، ومن ثم جددت له الاعتقال الاداري مرة أخرى، قبل أن تفرج عنه بعد قضائه مدة ستة أشهر، في ١٨ نوفمبر ٢٠١٩.

« بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠١٩، اعتقل جنود الاحتلال الصحفي عامر توفيق أبو هليل، ٢٥ عاماً، بعد اقتحام منزله في بلدة دورا، جنوب غربي محافظة الخليل، وتفتيشه والعبث بمحتوياته. وافادت الدة الصحفي المذكور لباحث المركز بما يلي:

«استيقظت على صوت طرقة عنيف على باب المنزل، وما أن فتحت الباب حتى اندفع عدد من الجنود الى الصالة وسط المنزل، وقاموا باحتجازي أنا ونجلي عمار، ١٨ عاماً، وهو مريض بالقلب، وطلبوا هوياتنا الشخصية وهواتفنا النقالة، وبدأوا بتفتيش المنزل. سألتني الضابط عن نجلي عامر، ٢٥ عاماً، فأبلغته أنه يسكن في الطابق الأول مع زوجته، فطلب مني مرافقته. توجهت مع مجموعة من الجنود إلى شقة عامر، حيث كان قد استيقظ هو وزوجته على حركة الجنود، وفتحوا لنا الباب. اندفع الجنود صوبه، وقاموا

بتكبير يديه إلى الخف، ومن ثم تفقد عدد منهم غرف الشقة وغادروا به من المنزل، ولا نعلم مكان احتجازه.

وأخضعت قوات الاحتلال الصحفي أبو هليل للاعتقال الإداري ثلاثة أشهر، وجددت له ثلاثة أشهر أخرى.»

« بتاريخ ٦ أغسطس ٢٠١٩، اعتقلت قوات الاحتلال الصحفي محمد علي عتيق، ٢٧ عاماً، مراسل صحفي لوكالة وطن الاخبارية، من منزله في بلدة برقين، غرب مدينة جنين، بعد مدهمته واجراء تفتيش وعبث بمحتوياته. وأخضع الصحفي عتيق للتحقيق على خلفية عمله الصحفي في سجن الجلعة، وحول لمحكمة سالم العسكرية بنابلس، التي أقرت الافراج عنه بعد ثمانية ايام من اعتقاله.

« بتاريخ ٣٠ أغسطس ٢٠١٩، اعتقلت قوات الاحتلال الصحفي حسن دبوس، ٣٠ عاماً، مصور صحفي، بعد اقتحام ومدهامة منزله في قرية نعلين، غرب رام الله. وأظهر مقطع فيديو متداول على مواقع التواصل الاجتماعي، اعتقال جنود الاحتلال لصحفي دبوس من منزله، ويقتاده أحدهم، بينما يقوم بتوديع أهله. ومكث دبوس في المعتقل عدة أيام فقط، قبل أن يفرج عنه.

« بتاريخ ٨ أكتوبر، سلمت شرطة الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة عند باب حطة، أحد أبواب المسجد الأقصى في البلدة القديمة من مدينة القدس الشرقية المحتلة، الصحفيتين ميساء محمود أبو غزالة، ٣٤ عاماً؛ وتعمل مراسلة وكالة (معا) الإخبارية في القدس، وسندس عبد الرحمن أبو بكر عويس، ٢٣ عاماً؛ وتعمل لدى قناة (الجزيرة مباشر)، مذكرتي استدعاء للتحقيق في مركز شرطة «القشلة» في البلدة القديمة من المدينة. وفور مثلهما في المركز المذكور، جرى التحقيق معهما بادعاء «الاخلال بالنظام العام من خلال تصوير المستوطنين المقتحمين للمسجد الأقصى»، ثم أفرج عنهما في وقت لاحق.

« بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠١٩، اعتقلت قوات الاحتلال الكاتب والصحفي على عبد الرحيم جرادات، ٦٤ عاماً، من منزله في منطقة البالوع، بمدينة البيرة، بعد إجراء أعمال تفتيش وعبث بمحتوياته، وفحص هويات من في البيت. وقبل انسحابهم، وكان الصحفي جرادات قد أمضى أكثر من ١٤ عاماً في سجون الاحتلال الإسرائيلي في اعتقالات سابقة كان آخرها عام ٢٠١٦. ونقل الصحفي جرادات الى سجن عوفر، غرب رام الله، وصدر بحقه أمر اعتقال اداري لمدة ستة أشهر بعد اسبوع من اعتقاله، تنتهي في ٣٠ أبريل ٢٠٢٠، وجرى تثبيت الحكم بتاريخ ١٢ نوفمبر. وذكر محامي مؤسسة الضمير، وكيل المعتقل، الذي استأنف على حكم المحكمة، بأن قاضي الاستئناف العسكري، ادعى أن هناك أدلة تثبت أن المعتقل ناشط في «تنظيم محظور»، ونشاطه يشكل خطر على أمن المنطقة، وأن هذه الأدلة كافية لتبرير قرار القاضي العسكري بتثبيت الاعتقال الإداري على الفترة المحددة، وبالتالي رفض الاستئناف.

« بتاريخ ٢ نوفمبر ٢٠١٩، قامت قوات الاحتلال باعتقال الناشط الصحفي أحمد الصفدي، ٤٥ عاماً، اثناء قيامه بتغطية الوقفة الاحتجاجية التي نظمها فلسطينيون دعماً للأسرى المضربين عن الطعام في سجون الاحتلال. واقتادت قوات الاحتلال الصحفي الصفدي إلى مركز شرطة «شارع صلاح الدين» للتحقيق معه. وجرى التحقيق معه على خلفية عمله الصحفي، وبعد ساعات أطلق سراحه، بعد اجباره على التوقيع على قرار ابعاده عن شارع صلاح الدين بالقدس المحتلة مدة ١٥ يوماً، أو مثوله أمام محكمة عسكرية.

« بتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠١٩، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي طاقم تلفزيون (فلسطين) في مدينة القدس الشرقية المحتلة، خلال بث برنامجه الأسبوعي «صباح الخير يا قدس»، كما اعتقلت أحد ضيوف البرنامج. وذكر «مركز معلومات وادي حلوة» الذي يتخذ من بلدة سلوان مقراً له أن مخبرات الاحتلال اعتقلت طاقم التلفزيون من موقعي تصوير في جبل الزيتون، ومنطقة باب العمود، شرق، ووسط المدينة. وأضاف المركز أنه جرى اعتقال مقدمة البرنامج، دانا أبو شمسية؛ والمصور أمير عبد ربه، وضيف الحلقة الأسير المحرر

محمد العباسي، من جبل الزيتون، بعد مدهمة مكان التصوير، وصادرت أجهزة التصوير. وفي باب العمود، وبعد انتهاء الصحفية كرسيتين ريناوي، والمصور علي ياسين من تصوير الفقرة وإنهاء الحلقة، قامت تلك القوات باعتقالهما، ومصادرة معدات التصوير. يشار إلى أن وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي، جلعاد أردان، قد أصدر بتاريخ ٢٠/١١/٢٠١٩، قراراً يقضي بإغلاق مكتب تلفزيون فلسطين في المدينة، ومنع العمل فيه لمدة ٦ أشهر، بادعاء «تنفيذ أنشطة للسلطة، أو نيابة عنها، أو تحت رعايتها في نطاق دولة إسرائيل بدون تصريح حسب القانون»، بحسب القرار المذكور.

« بتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠١٩، اعتقلت قوات الاحتلال الصحفي سامح جبر الطيبي، ٢٤ عاماً، مراسل ومقدم أخبار في إذاعة «علم»، الذي يبيت من جامعة الخليل، من منزله في مخيم العروب شمال الخليل بالضفة الغربية. وأجرى جنود الاحتلال تفتيشاً في المنزل وعبثوا بمحتوياته، قبل أن يقتادوه معهم الى المعتقل. وأخضع الطيبي للتحقيق مرة أخرى داخل السجن، ووجهت له النيابة العسكرية، تهمة نشر اخبار كاذبة ومضللة ومحرضة على صفحته على الفيس بوك، وقيامه بتصوير البرج العسكري المقام على مدخل مخيم العروب للاجئين، ونشره ضمن تقرير صحفي. وجرى تمديد توقيف الطيبي أكثر من مرة. وبتاريخ ١ مارس ٢٠٢٠، خضع للمحاكمة، ولم يصدر بحقه حكم، وأجلت جلسة المحاكمة حتى تاريخ ١٩ أبريل. وبتاريخ ١٩ أبريل ٢٠٢٠، أصدرت محكمة عوفر العسكرية التابعة لسلطات الاحتلال، غرب رام الله، حكماً بالسجن على الصحفي الطيبي لمدة ستة أشهر ويوم، وغرامة مالية قدرها ٥ الاف شيكل، إضافة إلى وقف تنفيذ مدته ١٨ شهراً لمدة ٥ اعوام، في حال مثوله امام القضاء العسكري مرة اخرى على نفس التهمة.

« بتاريخ ١١ ديسمبر ٢٠١٩، اعتقلت قوات الاحتلال الصحفية بشرى جمال الطويل، ٢٦ عاماً، والتي تعمل كصحفية ومصورة لدى شبكة انين القيد الإعلامية، بعد مدهمة منزلها في حي أم الشرايط، بمدينة البيرة. واحتجزت تلك القوات والدها القيادي في حركة حماس، الذي أفرج عنه قبل وقت قصير، داخل

المنزل، وأجروا اعمال تفتيش بمه قبل أن يقتادوها معهم. وكانت الطويل قد اعتقلت أكثر من مرة على خلفية عملها الصحفي، كان آخرها في شهر نوفمبر ٢٠١٧، خضعت للاعتقال الاداري لمدة ٨ أشهر. وبعد ثلاثة ايام أصدرت قوات الاحتلال حكما بالاعتقال الاداري للطويل لمدة أربعة شهور إداري.

« بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٢٠، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بلدة العبيدية، شرقي مدينة بيت لحم، ودهم أفرادها منزل عائلة صهيب عزيز العصا، ٣٣، عاماً، وهو صحفي في قناة الجزيرة، وأجروا أعمال عبث وتفتيش بمحتوياته. وقبل انسحابهم، سلم جنود الاحتلال الصحفي العصا بلاغاً لمراجعة مخابرات الاحتلال في مجمع مستوطنة «غوش عتصيون» جنوبي المدينة.

« بتاريخ ٢١ يناير ٢٠٢٠، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المصور الصحفي يزن جعفر فوزي عبد الله ابو صلاح، ٢٦ عاماً، مصور مجلة الهدف ومؤسسة بيسان، وهو من سكان بلدة عرابة، جنوب غربي مدينة جنين، على حاجز عسكري أقامته على شارع ٥٠٥ عابر السامرة، بالقرب من مدخل بلدة عقربا، جنوب شرق محافظة نابلس. وكان الصحفي أبو صلاح عائداً من مدينة رام الله الى بلدته المذكورة مستقلاً سيارة اجره عمومية، ونقلته الى إلى سجن الجلطة، شمال الضفة الغربية. وقد مددت سلطات الاحتلال توقيف الصحفي أبو صلاح أكثر من ست مرات، ومنعت محاميه من الالتقاء به، ولا يزال معتقلاً بدون محاكمة حتى الآن.

« بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠٢٠، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي الصحفي عبد الكريم درويش، ٢٥ عاماً، بعد مدهامة منزله في حي بيت حنيئا، شمالي القدس، وتفتيشه والعبث بمحتوياته. ونقل الصحفي درويش إلى مركز شرطة «شارع صلاح الدين»، بمدينة القدس المحتلة للتحقيق معه، وبعد عدة ساعات، أفرجت سلطات الاحتلال عنه، بعد أن سلمته قراراً يقضي بإبعاده عن المسجد الأقصى ١٠ أيام.

« بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠٢٠، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي الصحفي أمجد محمد عرفة، ٤٠ عاماً، بعد مدهمة منزله في حي رأس العمود، شرقي البلدة القديمة من مدينة القدس الشرقية المحتلة، وتفتيشه والعبث بمحتوياته. واقتاد جنود الاحتلال الصحفي أبو غرفة الى مركز شرطة «شارع صلاح الدين»، بالقدس للتحقيق معه، ومن ثم أفرجت عنه بعد عدة ساعات، وسلمته قراراً يقضي بإبعاده عن المسجد الأقصى لمدة ١٥ يوماً.

« بتاريخ ٩ فبراير ٢٠٢٠، اقتحمت قوات الاحتلال منزل عائلة الصحفي علاء جبر طيطي، ٣٧ عاماً، في مخيم العروب، شمال مدينة الخليل، وأفاد الصحفي الطيطي للمركز بأن قوات الاحتلال اقتحمت البناية التي يقطنها هو وأفراد عائلته بمخيم العروب، شمال الخليل، في الساعة ١:٣٠ فجراً، وسط الصراخ، واقتحموا شقته وأشهبوا السلاح بوجهه، وأحدثوا رعباً لأفراد العائلة، بمن فيهم الأطفال. وأضاف: بأنهم قاموا بتفتيش شقته بشكل دقيق، واقتادوه هو وأشقاءه لخارج المنزل، في ساعات الفجر، قبل أن يطلقوا سراحه.»

« بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠٢٠، اعتقل جنود الاحتلال الصحفي عماد جبرين، خلال تغطيته أحداث المواجهات التي شهدتها المدخل الغربي لبلدة تقوع، جنوبي مدينة بيت لحم، بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الاحتلال. وكانت مواجهات قد اندلعت عندما أقام جنود الاحتلال حاجزاً عسكرياً على مدخل القرية، وبدأوا بتفتيش المركبات، وهويات المواطنين، فقام فتية برشقهم بالحجارة، فأطلق الجنود النار تجاههم، واصابوا عدداً منهم. واعتقل جنود الاحتلال الصحفي جبرين واقتادوه معهم الى البرج العسكري القريب من مدخل البلدة، ثم أطلقوا سراحه بعد احتجاز دام لأكثر من ساعتين

« بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠٢٠، اعتقل جنود الاحتلال الصحفي مجاهد بني مفلح، ٣١ عاماً، ويعمل محرراً في

موقع القدس دوت كوم، على حاجز عسكري أقامته على طريق رام الله - نابلس، بينما كان في سيارته يرافقه زوجه وطفلته. ونقل بني مفلح على الفور لمركز شرطة مستوطنة أريئيل، واخضع للتحقيق على الفور على خلفية عمله الصحفي ونشاطه على مواقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك». وجرى تمديد توقيفه وخضع لجلسة محاكمة في الأول من مارس، وأجلت لتاريخ ٥ مارس ٢٠٢٠. وفي تاريخ ٥ مارس، قررت محكمة سالم العسكرية، شمال الضفة الغربية الافراج عنه في ذات اليوم، والاكتفاء بالمدة التي قضاها.

« بتاريخ ١٦ أبريل ٢٠٢٠، اتصلت مخابرات الاحتلال الإسرائيلي، في الساعة ٩:٠٠ صباحاً، بمراسلة تلفزيون فلسطين في مدينة القدس، كريستين خالد وليد الريناوي، ٣١ عاماً، هاتفياً، واستدعتها للتحقيق في مركز شرطة «المسكوبية» في القدس الغربية، عند الساعة ١:٠٠ من مساء اليوم ذاته.

وأفادت الريناوي للمركز، أن مخابرات الاحتلال حققت معها على مدار نحو ٣ ساعات متواصلة، تركزت حول عملها في تلفزيون فلسطين، والرسائل الإعلامية التي تنقلها عبر شاشة التلفزيون، وعبر صفحاتها على فيسبوك. وأشارت الى أن ضباط المخابرات اتهموها بعدم التزامها بقرار وزير الأمن الداخلي «جلعاد أردان»، الذي يقضي بمنع عمل طاقم تلفزيون فلسطين لمدة ٦ أشهر، والذي كان قد انتهى سريانه قبل يومين. وأوضحت الريناوي، أن سلطات الاحتلال هددتها وتوعدتها بتجديد القرار بمنع عمل طاقم التلفزيون في القدس. تجدر الإشارة إلى أن سلطات الاحتلال كانت قد أغلقت قبل ٦ أشهر مقر تلفزيون فلسطين، في حي الصوانة، شرقي البلدة القديمة من مدينة القدس الشرقية المحتلة. ولاحقت العاملين فيه، واعتقلتهم، وسلمتهم قراراً بحظر العمل مع التلفزيون من قلب مدينة القدس المحتلة.

رابعاً: القيود على حرية الحركة والتنقل

تشكل القيود على حرية الحركة والتنقل سياسة منظمة في إطار الانتهاكات والعقوبات الجماعية التي تواصل قوات الاحتلال الاسرائيلي فرضها على المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويواجه الصحفيون صعوبات بالغة التعقيد في سبيل الوصول إلى أماكن الأحداث أو غيرها للقيام بمهام عملهم. ويشمل ذلك: منع الصحفيين من السفر خارج الأرض الفلسطينية المحتلة؛ منع التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة؛ منع التنقل بين مناطق الضفة الغربية بفعل مئات الحواجز العسكرية الإسرائيلية المنتشرة بين المدن والقرى والمخيمات؛ بالإضافة إلى منع الوصول لتغطية أحداث محددة بعينها. وعلى هذا النحو، فإن هذا النوع من الانتهاكات غير محدد ويعاني منه الصحفيون كافة، المحليون والدوليون على السواء، وبصورة يومية، وبالتالي لا يمكن حصره في حالات معينة. ورغم ذلك، تمكن المركز من رصد بعض هذه الحالات:

١. منع الصحفيين من دخول مناطق معينة وتغطية أحداث.

« بتاريخ ١٢ مايو ٢٠١٩، احتجزت قوات الاحتلال ستة صحفيين ومنعتهم من القسام بأعمالهم في تغطية انتهاكاتها بحق المواطنين الفلسطينيين في منطقة الأغوار. وقد احتجزت تلك القوات الصحفيين، خالد بدير، ٣٠ عاماً، وهو مراسل قناة الغد؛ شادي ياسر جرارعة، ٢٩ عاماً، وهو صحفي حر؛ محمود فوزي عبد الغني، ٣٥ عاماً، صحفي حر؛ حازم عماد ناصر، ٢٩ عاماً، مصور فضائية النجاح؛ شذى عبد الرحمن حماد، ٣٠ عاماً، صحفية حرة؛ رنين راتب صوافطة، ٣٠ عاماً، مراسلة شبكة اجيال الاذاعية؛ هشام أبو شقرة، ٣١ عاماً، مصور وكالة الاناضول التركية، بينما كانوا يقومون بتغطية أحداث ترحيل قوات الاحتلال سكان قرية حمصة الفوقا، في منطقة الاغوار الشمالية. واحتجزت تلك القوات الصحفيين حتى ساعات المساء، وصادرت بطاقتهم الصحفية، قبل أن تأمرهم بالمغادرة، بدعوى أن المنطقة عسكرية مغلقة.

- « بتاريخ ٣١ مايو ٢٠١٩، منعت قوات الاحتلال الصحفي منذر محمد الخطيب، ٣٥ عاماً، مصور قناة الغد الفضائية، من تصوير جموع المواطنين على حاجز قلنديا، شمال مدينة رام الله. وأجبرت تلك القوات الصحفي الخطيب على المغادرة ومنعته من التصوير تحت التهديد بتحطيم كاميرته الفوتوغرافية.
- « بتاريخ ٣١ يناير ٢٠٢٠، منع جنود الاحتلال طاقم تلفزيون فلسطين من تغطية المواجهات التي شهدها مخيم العروب، شمال مدينة الخليل. وكان الطاقم الصحفي مكون من كل من: المصور تائر عرجان، ٣٨ عاماً، المصور فادي طالب خلاف، ٣٣ عاماً، والمراسل عزمي وليد بنات، ٢٤ عاماً، يقومون بتغطية أحداث المسيرة الاحتجاجية التي اندلعت في أعقاب اعلان الرئيس الامريكى، ترامب، عن صفقة القرن. ومنع جنود الاحتلال الطاقم من التصوير، وأجبروهم على وقف التصوير.
- « بتاريخ ٢٥ فبراير، منعت قوات الاحتلال طاقم تلفزيون فلسطين من تسجيل برنامج «ملف اليوم»، داخل قرية دير نظام، غرب مدينة رام الله، واحتجزتهم على مدخل القرية قرابة الساعتين.

٢. منع الصحفيين من السفر خارج الأرض الفلسطينية المحتلة

- خلال الفترة التي يغطيها التقرير، منعت سلطات الاحتلال اثنين من الصحفيين، بينهم عضو أمانة عامة لنقابة الصحفيين الفلسطينيين، من السفر الى خارج الأراضي المحتلة، سواء لمباشرة أعمالهم الصحفية، أو للمشاركة في مؤتمرات دولية.
- « بتاريخ ٩ يونيو ٢٠١٩، منعت سلطات الاحتلال عمر نزال، عضو الامانة العامة لنقابة الصحفيين الفلسطينيين، من السفر عبر جسر النبي. وكان نزال متوجهاً إلى تونس لتمثيل نقابة الصحفيين الفلسطينيين في كونغرس الاتحاد الدولي للصحفيين، بصفته عضو في لجنة الاشراف على انتخاب رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد الدولي للصحفيين.
- يشار إلى أن سلطات الاحتلال تمنع الصحفي نزال من السفر خارج الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام ٢٠١٤.

« بتاريخ ١٨ أغسطس ٢٠١٩، منعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الصحفية مجدولين رضا حسونة، ٣١ عاماً، من بيت أمرين، نابلس، وهي صحفية في تلفزيون (TRT)، التركي، من السفر عبر جسر الأردن إلى تركيا حيث تعمل. ووفقاً لإفادة الصحفية حسونة، فقد ذكرت بأنها توجهت يوم إلى جسر أريحا للعبور عبر الأردن الى تركيا، ووصلت نقطة تفتيش على الجانب الاسرائيلي من الجسر، وبمجرد أن سلمت جوازها، قاموا باحتجازها على الفور، وأدخلوها الى غرفة للمخابرات، حيث أخبرتهم بأن طائرتهما سوف تقلع الساعة العاشرة مساءً، أي بعد عدة ساعات، لكنهم لم يكثرثوا لذلك. وجرى احتجازها قرابة أربع ساعات، رغم علمهم باقتراب موعد اقلاع الطائرة، حتى الساعة التاسعة والنصف مساءً، حيث حضر ثلاثة جنود، واقتادوها الى قاعة الانتظار وأخبروها بأنها ممنوعة من السفر، وبأن عليها مراجعة المخابرات الاسرائيلية في منطقتها. وفي اليوم التالي، توجهت لمقر المخابرات في منطقة حوارة، نابلس، للمقابلة، إلا أنهم أبلغوها بأن تأتي في اليوم التالي، وتكرر المشهد على مدار ثلاثة أيام، دون أن تتمكن من اجراء المقابلة.

خامساً: مdahمة وتحطيم وإغلاق مؤسسات إعلامية

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة التي يغطيها التقرير من أعمال المdahمة للمؤسسات الاعلامية والعبث بمحتوياتها وتحطيمها ومصادرة محتوياتها. وفي عديد من الحالات قامت تلك القوات بإغلاق تلك المؤسسات، من بينها مؤسسات اعلامية، بدعوى أنها تقوم بالتحريض على قوات الاحتلال.

« بتاريخ ٢٠ نوفمبر ٢٠١٩، افتحمت قوة مكونة من شرطة ومخابرات الاحتلال الإسرائيلي وقوات (حرس الحدود)، مقر شركة (الأرز) للإنتاج التلفزيوني حيث يوجد في داخلها مقر فضائية فلسطين في حي الصوانة في مدينة القدس الشرقية المحتلة. أجرى أفراد القوة أعمال تفتيش وعبث بمحتويات المكتب من ملفات وحواسيب، وصادروا بعضها. وقبل انسحابها، علقت تلك القوات قراراً على بوابة المقر يقضي بإغلاقه لمدة ٦ أشهر بأمر من وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي، جلعاد أردان. وذكرت مراسلة تلفزيون فلسطين،

كريستين ريناوي، أن سلطات الاحتلال اقتحمت مكتب التلفزيون واستولت على محتوياته، وسلمتها ومدير عام الشركة، نزار يونس، بلاغا لمراجعة مخبراتها، فيما اعتقلت المصور أيمن أبو رموز.

سادساً: قصف وتدمير مقرات إعلامية

قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي أمس السبت الموافق ٤ مايو ٢٠١٩، خلال عدوانها المستمر على قطاع غزة، باستهداف مقر صحفي ومؤسسة ثقافية بعدة صواريخ أطلقتها طائراتها الحربية.

في الحادثة الأولى، استهدفت الطائرات الحربية الاسرائيلية مبنى سكني مكون من ست طبقات، غرب مدينة غزة، يتواجد فيه «مكتب الأناضول للأنباء»، ودمرته بالكامل. وقد أفاد مالك المبنى، إياد ياسر اقطيفان، ٤٥ عاماً، أنه تلقى اتصالاً في الساعة ٧:٣٠، وسأله المتصل عن تواجد مكتب الأناضول في المبنى الذي يملكه، وأمره بإخلاء المبنى في غضون نصف ساعة. وبعد مرور الفترة المقررة، قصفت طائرة استطلاع المبنى المذكور بخمسة قذائف، ومن ثم قصفت طائرة حربية المبنى بصاروخين دمر المبنى بالكامل، من دون وقوع اصابات. يشار إلى أن المبنى كان يضم مكتب إعلام الأسرى، الذي نقل مقره إلى مكان آخر في وقت سابق.

وفي حادث منفصل، استهدفت الطائرات الحربية في حوالي الساعة ٩:٠٥ مساءً، عمارة الخزندار السكنية، المكونة من خمس طبقات، وتقع في حي الرمال، وسط مدينة غزة. وقد أدى قصف المبنى إلى تدميره بالكامل، حيث يتواجد به مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية.

سابعاً: منع طباعة صحف في الأراضي المحتلة

لا تزال قوات الاحتلال تمنع طباعة صحيفتي الرسالة وفلسطين اللتين تصدران في غزة، في مطابع الضفة الغربية منذ نحو خمسة أعوام. وكانت السلطات الإسرائيلية قد أصدرت قراراً بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠١٤، يمنع بموجبه طباعة الصحيفتين في مطابع الأيام في الضفة الغربية، حيث اقتحمت مقر مؤسسة «الأيام» للصحافة والطباعة والنشر، والواقع في بلدة بيتونيا، غربي مدينة رام الله، وسط الضفة الغربية، وأبلغوا إدارة المطبعة بقرار عسكري يقضي بمنع المؤسسة من طباعة وتوزيع صحيفة «فلسطين» والتي تصدر من مدينة غزة.

أدت سياسة الإفلات من العقاب وغياب المحاسبة، وصمت المجتمع الدولي على ما اقترفته قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام، على مدى السنين الماضية إلى اعترافها المزيد من الانتهاكات، وتصاعدها بشكل ملحوظ، خاصة في العامين الأخيرين.

جرائم بلا عقاب

وغياب العدالة متأصل في النظام القضائي الإسرائيلي، عندما يتعلق الأمر بالمدنيين الفلسطينيين. ولا يزال النظام القضائي الإسرائيلي يتجاهل الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال في الأرض الفلسطينية المحتلة، بشكل عام، وكذلك يتجاهل الشكاوى المقدمة من الفلسطينيين للتحقيق في هذه الجرائم، من أجل انصاف الضحايا وجبر الضرر عنهم. وفي هذا السياق، تقدم المركز بـ(١٧٩) شكوى لضحايا الانتهاكات الاسرائيلية في مسيرات العودة منذ انطلاقتها في مارس ٢٠١٨، ولم يُفتح تحقيق إلا في ٩ منها. كان من بين الشكاوى المقدمة، (٧) شكاوى لصحفيين قتلوا أو أصيبوا

بأعيرة نارية خلال تغطيتهم مسيرات العودة، تم التقدم بها للمدعي العام العسكري، وللنيابة العسكرية لشؤون العمليات الإسرائيلية. لكن المركز لم يتلق ردوداً في أغلبها. وفي واحدة من أبرز هذه الحالات والتي تعكس مدى تجاهل النظام القضائي الإسرائيلي لتلك الشكاوى، تقدم المركز بتاريخ ١٠ أبريل ٢٠١٨، بصفته وكيل ذوي الضحية، بشكوى مدنية لوزارة الدفاع الاسرائيلية، حول مقتل الصحفي ياسر مرتجى، الذي قتل بتاريخ ٧ أبريل ٢٠١٨. وكان الصحفي مرتجى، وهو مصور في شركة عين ميديا للبحث والإنتاج الإعلامي، قد أصيب بعيار ناري في البطن، أدى إلى تمزق بالشريان الرئيس للأعضاء، بينما كان يصور المتظاهرين على بعد نحو ٢٠٠ متر من الشريط الحدودي شرق خان يونس. ونقل الصحفي مرتجى عبر سيارة إسعاف إلى مستشفى ناصر في خان يونس، وتبين وجود نزيف حاد في البطن وقطع في أحد الشرايين. وأدخل العمليات مباشرة، وبقي يخضع للعلاج حتى إعلان وفاته فجر اليوم التالي. ووفقاً لما علمه المركز ولشهود العيان، فإن مرتجى كان يرتدي علامات مميزة تدل على أنه صحفي، إذ كان يرتدي سترة واقية زرقاء اللون مكتوب عليها **press**، إلى جانب ارتدائه خوذة رأس زرقاء اللون. وبتاريخ ١٢ أبريل ٢٠١٨، تقدم المركز بشكوى جنائية للمدعي العام، والنيابة العسكرية لشؤون العمليات، وتلقى رداً بتاريخ ١٧ أبريل ٢٠١٨، مفاده بأن الحادث المذكور يتم استيضاحه لدى جهاز التحقيق التابع لهيئة الأركان. وبتاريخ ١٩ أبريل ٢٠١٨، أرسل المركز كتاباً للمدعي العام العسكري يطالبه فيه بتعديل خطأ ورد في رد النيابة العسكرية يتعلق بتاريخ الحادث، غير أنه تلقى بتاريخ ١٧ مايو ٢٠١٨، رداً من النيابة العسكرية لشؤون العمليات طلب فيه إرسال كافة المواد والتقارير الطبية، ذات العلاقة بالحادث. وقام المركز بتاريخ ٢٤ يوليو ٢٠١٨، بإرسال رد للنيابة العسكرية لشؤون العمليات مرفق معه كافة المواد والتقارير الطبية مترجمة. وبتاريخ ٤ أكتوبر ٢٠١٨، تم التسليم باليد من قبل محامي المركز لنسخة من كافة المواد والوثائق الطبية، إلى لجنة التحقيق التابعة لهيئة الأركان في معبر إيرز. وفي ضوء ذلك، قام المركز بتاريخ ٢ أبريل ٢٠٢٠، برفع قضية لدى القضاء الإسرائيلي بخصوص مقتل الصحفي مرتجى.

الخلاصة والتوصيات:

أظهر التقرير استمرار اعتداءات قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على الطواقم الصحفية ووسائل الإعلام العاملة في الأرض المحتلة صحفيين خلال الفترة من تاريخ ١ مايو ٢٠١٩ حتى ٣٠ أبريل ٢٠٢٠. وكانت أبرز أشكال الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون على مدار عام كامل، يغطيه التقرير، تصاعد جرائم إطلاق النار بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الاعلام، في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى نحو خاص الصحفيين الذين يغطون أحداث مسيرات العودة التي تقام منذ تاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٨، على الحدود الشرقية لقطاع غزة، أسفرت في إحداها عن فقدان صحفي بصره في إحدى عينيه، فضلاً عن تفاقم الوضع الصحي ل صحفي آخر، أدت إلى فقدانه بصره في إحدى عينيه بشكل كامل. كما كان من بين أبرز الانتهاكات قصف مؤسساتين، إعلامية وثقافية في مدينة غزة من قبل الطائرات الحربية الاسرائيلية وتدميرها بالكامل. وكذلك اغلاق مكتب تلفزيون فلسطين في مدينة القدس، وملاحقة طواقمه في مدينة القدس بشكل خاص، والضفة الغربية بشكل عام، بدعوى تحريضه على قوات الاحتلال.

ورصد المركز استمرار قوات الاحتلال ارتكاب جرائم تتعلق بالاعتداء على السلامة الشخصية بحق الصحفيين، وهي تشمل جرائم إطلاق نار أفضت إلى إصابة صحفيين بجراح مختلفة خلال قيامهم بعملهم المهني في الميدان، أسفرت إحداها إلى فقدان أحد الصحفيين بصره في إحدى عينيه.

كما رصد المركز تعرض صحفيين لعمليات الاعتقال والاحتجاز على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي سواء خلال قيامهم بعملهم الصحفي في الميدان، أو خلال

عمليات اعتقال خاصة من داخل منازلهم، بعد مداومتها واجراء تفتيشات بها على خلفية تتعلق بعمالهم الصحفي.

كما رصد استمرار منع قوات الاحتلال طباعة صحيفتي الرسالة وفلسطين اللتين تصدران في غزة، في مطابع الضفة الغربية منذ العام ٢٠١٤.

جدير ذكره أن قوات الاحتلال الإسرائيلي لا تجري أية تحقيقات جديّة في الجرائم التي ترتكبها ضد الصحفيين العاملين في الأرض الفلسطينية المحتلة، شأنها في ذلك شأن بقية الجرائم التي تقترفها قوات الاحتلال ضد المدنيين في الأرض الفلسطينية.

وفي ضوء ذلك:

- ١ . يؤكد أن استهداف الصحفيين رغم وجود كل الشارات المميزة التي تؤكد على طبيعية عملهم، بل وتعمد قناصة الاحتلال توجيه الإصابة إلى المنطقة العليا من الجسد، يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك، أن جنود الاحتلال لديهم أوامر او على الأقل تصريح بإيقاع خسائر بشرية وردع الصحفيين من تغطية هذه الجرائم.
- ٢ . يرى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في هذه الممارسات امتداداً للانتهاكات الجسيمة التي تواصلت قوات الاحتلال اقتراها بحق المدنيين الفلسطينيين، ودليلاً على الاستخفاف الإسرائيلي بالقانون الدولي الإنساني، وخصوصاً اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في زمن الحرب للعام ١٩٤٩ .
- ٣ . يؤكد المركز أن معظم الاعتداءات التي نفذتها قوات الاحتلال بحق الصحفيين والعاملين في وكالات الأنباء المحلية والعالمية، جاءت بشكل متعمد ومقصود، خصوصاً أن هؤلاء الصحفيين كانوا يرتدون ما يميزهم كأطقم صحفية، أثناء قيامهم بعملهم.
- ٤ . يؤكد المركز أن هذه الاعتداءات المنظمة تهدف إلى منع وسائل الإعلام من تغطية ونشر ما تقترفه قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي من جرائم بحق المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأنها على هذا النحو تهدف إلى «إخراس الصحافة».
- ٥ . وبناءً على ذلك، يكرر المركز مطالبته للأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة، بضرورة التدخل الفوري والسريع والوفاء بالتزاماتها، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وممتلكاته.
- ٦ . كما يدعو المركز جميع الهيئات والمؤسسات الصحفية الدولية، بالاستمرار في متابعة ما يتعرض له الصحفيون في الأرض الفلسطينية المحتلة وبذل كافة الجهود على المستوى الدولي لضمان ممارسة الضغط على الحكومة الإسرائيلية لوقف جرائمها بحق المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم بشكل عام، وجرائمها بحق الصحفيين على نحو خاص.

